

تقويم جهود الجمعيات الأهلية في تحسين مستوى المعيشة للعمال غير
المنتظمة

**Evaluating the efforts of NGOs in improving the
standard of living for informal workers**

إعداد

مشيرة محمود أحمد محمود

مدرس بقسم تنظيم المجتمع

كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان

الملخص :

في ضوء المتغيرات التي مر بها العالم، منذ ظهور فيروس كورونا "كوفيد 19" وانتشاره بين جميع الدول، كشفت هذه الأزمة الظروف المعيشية المتدهورة للقطاع غير الرسمي بكامله بدءاً من الفقر والبطالة والاعتماد على المساعدات الفردية، وصولاً إلى التكلفة الباهظة للحصول على الخدمات الصحية وإنعدام الحماية القانونية، ولهذا زاد الاهتمام بدعم العمالة غير المنتظمة في صرف منح مادية ومساعدات عينية وطبية للعمالة غير المنتظمة وأسره سعيًا لتجاوز تلك الأزمة المجتمعية ذات الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والصحية الصعبة وعليه فتحسين مستوى المعيشة للعمالة غير المنتظمة يتطلب تكامل الجهود بين المنظمات الحكومية والجمعيات الأهلية في تحسين مستوى المعيشة للعمالة غير المنتظمة ، لذا هدفت الدراسة الحالية إلي قياس مستوى كفاءة وفعالية جهود الجمعيات الأهلية في تحسين مستوى المعيشة للعمالة غير المنتظمة ، وأهم نتائجها أن مستوى كفاءة وفعالية جهود الجمعيات الأهلية في تحسين مستوى المعيشة للعمالة غير المنتظمة كما يحددها المسئولين والمستفيدين متوسط .

الكلمات الدالة : التقويم . الجمعيات الأهلية - تحسين مستوى المعيشة - العمالة غير المنتظمة.

Abstract : In light of the changes that the world has gone through, since the emergence of the Corona virus "Covid 19" and its spread among all countries, this crisis revealed deteriorating living conditions for the entire informal sector, starting from poverty, unemployment and dependence on individual aid, to the high cost of obtaining health services and lack of protection. This is why there has been an increase in the interest in supporting informal employment in the disbursement of material grants and in-kind and medical aid for irregular workers and their families in an effort to overcome this societal crisis with difficult social, economic and health dimensions. Therefore, improving the standard of living for informal workers requires the integration of efforts between governmental organizations and civil societies in improving the standard of living. For irregular employment, herefore, the current study aimed to measure the level of efficiency and effectiveness of NGOs efforts in improving the standard of living for informal workers, and the most important result of which is that the level of efficiency and effectiveness of NGOs efforts in improving the standard of living for informal workers as determined by officials and beneficiaries is average.

Key Words: Evaluating - NGOs - Improving the standard of living - informal workers.

أولاً: مدخل لمشكلة الدراسة.

في ضوء المتغيرات التي مر بها العالم، منذ ظهور فيروس كورونا "كوفيد ١٩" وانتشاره بين جميع الدول، ستؤدي هذه الأزمة إلى ارتفاع معدلات الفقر في مصر وذلك لأن توقف القطاع غير الرسمي عن العمل يعني فقدان ملايين الأسر مصدر دخلها الوحيد في ظل عدم وجود أي بدائل أخرى. وتشير منظمة العمل الدولية إلى أن ٠,٤% من العاملين بمصر فقراء فقراً مدقماً، و١٢% منهم فقراء، و٤٤,٤% على حافة الفقر ويتسم وضعهم بالهشاشة الشديدة لأي صدمات غير متوقعة وإن التنفيذ العاجل لمجموعة من الحلول قصيرة الأجل لتخفيف حدة الأزمة الحالية علي العمالة غير الرسمية بشكل سريع، بالتوازي مع تنفيذ استراتيجية متكاملة من الإجراءات متوسطة الأجل لدمجهم في الاقتصاد الرسمي للدولة وتحسين ظروفهم المعيشية بشكل مستدام، يعد ضرورة لسلامة المجتمع بشكل عام ولتعزيز قدرته على مواجهة أي أزمات شبيهة في المستقبل، بالإضافة إلى تجنب حالة من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي التي يمكن أن تسود المجتمع عندما تجد فئات عريضة من المواطنين نفسها محاصرة في دائرة مفرغة من الفقر والمرض (المركز المصري للدراسات الاقتصادية ، ٢٠٢٠)

وقد كشفت أزمة فيروس كورونا الظروف المعيشية المتدهورة للقطاع غير الرسمي بكامله بدءاً من الفقر والبطالة والاعتماد على المساعدات الفردية، وصولاً إلى التكلفة الباهظة للحصول على الخدمات الصحية وإنعدام الحماية القانونية، حيث إن أنظمة الضمانين الصحي والاجتماعي تغطي بخدماتها الفئات العاملة بالقطاع الرسمي دون سواها متغاضية عن حماية هذا القطاع، ليس فقط وقت الأزمات والأوبئة لكن بشكل عام حتى ما قبل الأزمة ، فما كانت أزمة فيروس كورونا إلا كاشفة فقط عن تدهور أوضاعهم وإنعدام أبسط أشكال الحماية (دار الخدمات القانونية ، ٢٠٢٠، ص٢).

كما كشفت هذه الأزمة أوضاع العمال بالقطاع غير الرسمي الذي يأتي حسب تقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بنحو ٦,٥ مليون عامل في مصر يعمل منهم نحو ٢٧٧ ألف عامل يومية، و ٢٣٣ ألف عامل موسمي في داخل المنشآت الحكومية، يضاف إلى تلك الأعداد ٦٠٩ آلاف عامل موسمي، و ٧,٣ مليون عامل متقطع في القطاع الخاص، واجهوا جميعاً تحديات جمة، ترتبت على ما صدر من قرارات إغلاق محلات الترفيه والسياحة والأسواق أمام الباعة الجائلين، فضلاً عن المشكلة الأبدية الخاصة "بعاملات المنازل" التي تصاعدت مع بداية الجائحة حيث استغنت معظم الأسر المصرية عن أعمالهم خوفاً من انتقال العدوى، ذلك بالطبع دون مقابل مادي مؤكداً للمرة المليون، هشاشة أوضاعهم القانونية والاجتماعية (الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء ، ٢٠٢٠).

وأصبحت إشكالية ظاهرة العمالة غير المنتظمة تأخذ حيزاً كبيراً في مختلف النقاشات العالمية الدائرة حول مسائل التنمية حيث تؤثر ظاهرة العمالة غير المنتظمة علي الجهود التنموية التي تقوم بها الحكومة، فعلي الرغم من تعدد الآليات والبرامج التي تتبناها الحكومة في مجال مكافحة البطالة والتي تخصص لها اعتمادات مالية، تبقى معدلات العمالة غير المنتظمة عند مستويات مرتفعة، ويعود السبب في ذلك إلي غياب برامج خاصة موجهة فقط لمعالجة هذه الظاهرة (محمد وعبد الكريم ، ٢٠١٩، ص٥٦٨) .

وتشير التقارير الرسمية الصادرة عن منظمة العمل الدولية إن أكثر من ٦١% من سكان العالم يكسبون رزقهم من خلال العمل غير الرسمي (منظمة العمل الدولية ، ٢٠١٨) كما تمثل العمالة غير المنتظمة جزءاً كبيراً من قوة العمل المصرية حيث تتواجد في مختلف القطاعات مثل عمال المقاولات والزراعة والباعة الجائلين والسباكة وغيرهم من المهن كما تمثل تلك العمالة قوة منتجة كونها لاتخضع لصاحب عمل محدد، بل يتحصل

العاملون فيها يوميا على أرزاقهم طبقا لظروف العرض والطلب (فهم ، ٢٠٠٢). . وتمثل العمالة غير المنتظمة ٥٥ % من إجمالي القوى العاملة بمصر. (مركز العهد للمساعدة القانونية ، ٢٠١٩، ص. ٤) .

وقد توصلت دراسة عاشور (٢٠٢٠) إلي أن هناك أشكال مختلفة للاستبعاد في الحياة اليومية لدي العمالة اليومية غير المنتظمة منها الاستبعاد الصحي والاقتصادي والتعليمي والسياسي والاجتماعي وأوصت بضرورة تمكين العمالة غير المنتظمة لتبني السياسات التي تهدف إلي توسيع مشاركتهم في النواحي السياسية والاجتماعية والثقافية والاهتمام بتنمية روح التعاون والعلاقات الطيبة بين أهالي العمالة غير المنتظمة وضرورة التنسيق بين المنظمات الحكومية والأهلية لزيادة فعالية الخدمات المقدمة لهم.

وتمثل العمالة غير المنتظمة قطاعاً واسعاً من المجتمع لا يمكن إغفال دورهم بأي حال من الأحوال حيث أنهم المورد البشري الذي يساهم في دفع عملية التنمية إلي الأمام، وبما أن هؤلاء العمال هم عجلة التنمية فلهم متطلبات تتمثل في الإرتفاع بمستوي معيشتهم وإشباع حاجاتهم الأساسية والمادية والمعنوية وتحقيق طموحاتهم في الحياة (محمد، ٢٠١٥، ص. ٢٠٣).

وهدفت دراسة حسن (٢٠١٢) تقدير حاجات العمالة غير الرسمية وأوضحت وجود العديد من الحاجات والمشكلات الاقتصادية والتمويلية والتدريبية والتأهيلية والصحية والاجتماعية وبالإسكان والمرافق للعمالة غير الرسمية وأوصت بالقيام بدور إعلامي فعال لتوعية الباعة الجائلين بالجهات التي يمكن أن تساعد في تأهيلهم وتدريبهم وتمويل مشروعات صغيرة بقروض ميسرة لهم مع تقديم الخبرة والتأهيل اللازم لتسويق المنتجات .

وتعمل العمالة غير المنتظمة في ظروف غير لائقة مثل حرمان العاملين من حقوقهم في العمل كالخدمات الصحية وخدمات التأمين والضمان الاجتماعي وعدم وجود تمثيل لهم يطالب بحقوقهم بالإضافة إلي العمل بظروف عمل لا تلتزم بشروط السلامة العامة وتعرض أرواح العمال إلي الخطر (Esim,2005) .

وقامت بعض الجمعيات الأهلية والبنوك ووزارة الأوقاف ووزارة الشؤون الاجتماعية بإطلاق مبادراتها لدعم العمالة غير المنتظمة وأولت إهتماماً واضحاً بتوفير المساندة والحماية للعمالة غير المنتظمة وأسره، وقد هدفت دراسة السيد (٢٠٢٠) تحديد دور المبادرات التطوعية بالجمعيات الأهلية في دعم العمالة غير المنتظمة وتوصلت النتائج إن الدور التمويلي تمثل في تقديم المبادرات التطوعية مساعدات مالية للعمالة غير المنتظمة أما الدور الفني للمبادرات التطوعية تهتم المبادرات التطوعية بالجمعية بالتشبيك مع الجمعيات الاخرى وتدريب العاملين بالجمعية للتعامل مع العمالة غير المنتظمة أما الدور المعلوماتي للمبادرات التطوعية توفر المبادرات التطوعية معلومات عن أعداد العمالة غير المنتظمة وأخيرا الدور التنسيقي للمبادرات التطوعية بالجمعية تمثل في الاتصال بالجهات ذات الصلة بالعمالة غير المنتظمة ، كما توصلت النتائج أن الخدمات الاقتصادية والصحية والنفسية أهم ما تسعى العمالة غير المنتظمة للحصول عليها لتحسين مستوي معيشتها.

بينما أبرزت دراسة عبد الموجود (٢٠١٠) صور وأشكال خدمات الجمعيات الأهلية المقدمة للعمالة غير المنتظمة في أن الجمعية تساعد في توفير جزء من نفقات التعليم لأبنائهم، وتوفر خدمات تدريبية وتنقيفية، كما تساعد في توفير نفقات علاج الأسرة وخدمات اجتماعية وترفيهية لها، كما توفر خدمات الرعاية الصحية وتقدم إعانات في المناسبات المختلفة وأوصت بضرورة التعاون بين المجتمع المدني والصندوق الاجتماعي للتنمية في انشاء وحدات متخصصة تهتم بتقديم الدعم المادي.

بينما وصفت دراسة Youssef & Soliman (2021) المسؤولية الاجتماعية لمنظمات المجتمع المدني في تحقيق الحماية الاجتماعية للعمال غير النظاميين وتوصلت النتائج إلى أن منظمات المجتمع المدني تلعب دوراً ملموساً في تقديم الخدمات الاقتصادية والصحية وتحسين مستوي المعيشة للعمال غير النظاميين وتمويل

مشاريعهم وتقديم إعانات استثنائية ومساعدتهم على الاستفادة من المعاشات الاستثنائية وتنمية قدراتهم ومهاراتهم وحل مشاكلهم وتلبية احتياجاتهم الأساسية.

وتوصلت دراسة نبيل (٢٠١٩) أن عوامل نجاح استراتيجية استخدام الجمعيات الأهلية للمدافعة التشريعية في مساعدة العمالة غير المنتظمة لإكتساب حقوقهم يتمثل في إجراء دراسات وبحوث علمية تشمل جميع القضايا التي تخص قطاع العمالة غير المنتظمة وأهمية مشاركة القطاع الخاص ورجال الأعمال من خلال القيام بما عليهم من مسئولية اتجاه قطاع العمالة غير المنتظمة، والتعاون بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية في وضع وتنفيذ البرامج الخاصة بقطاع العمالة غير المنتظمة وتوحيد جهودهم، وتقديم الخدمات الصحية والقانونية والاقتصادية والتعليمية والاجتماعية ، كما توصلت أن أهم آليات المدافعة التشريعية في مساعدة العمالة غير المنتظمة التشريعية والمتابعة والتنفيذ والتمويل والمشاركة والتدريب.

وفى هذا المضمار فقد دعت دراسة فرحات (٢٠١٩) الى وصف واقع استخدام الجمعيات الاهلية للمدافعة التشريعية في مساعدة العمالة غير المنتظمة ودعت الى ضرورة التوصل الي برنامج مهني مقترح لاستخدام الجمعيات الاهلية للمدافعة التشريعية في مساعدة العمالة غير المنتظمة وضرورة السعى الى بناء اطر قانونية وتشريعية من شأنها دعم حقوق العمالة غير المنتظمة والدفاع المهني عن حقوقهم المشروعة وتلبية إحتياجاتهم وتقديم أنسب الخدمات التي يحتاجونها واسرهم التي يعولونها .

استهدفت دراسة **Malty (2015)** التعرف على المخاطر التي تواجه العمالة غير المنتظمة بمختلف فئاتها، وتوصلت إلى وجود خطر في الإصابات المهنية عند العمالة غير المنتظمة، وتتراكم المخاطر مع عدم الاستقرار في العمل، وعدم استقرار التوظيف، مما يؤدي إلى ضرورة حتمية في الدفاع عن حقوق العمالة غير المنتظمة والمطالبة بحقوقهم .

وقد أوصت دراسة **Chang (2002)** بتعزيز الأطر القانونية والمؤسسية وتوفير فرص أكبر لمزيد من التعليم والتدريب المهني للعمالة غير المنتظمة ورفع فرص حصول العمالة غير المنتظمة علي التأمين وتطوير برامج التدريب للعمالة غير المنتظمة بما يتفق مع تلبية الاحتياجات وتحسين ظروف العمل .

وللعمالة غير المنتظمة آثار وتداعيات إجتماعية وإقتصادية البعض منها إيجابية والأخر سلبي، حيث تمثل العمالة غير المنتظمة مصدر للدخل وتأمين وسيلة العيش وتعمل العمالة غير المنتظمة علي التخفيف من البطالة في البلدان النامية وذلك بتوفير فرص العمل للعمالة غير الماهرة التي يعجز القطاع الرسمي عن إستيعابها، وبالتالي تساهم هذه العمالة في تحريك الإقتصاد وتمكين فئة من الأفراد من تلبية إحتياجاتهم اليومية وتحسين مستوى قدراتهم ومهاراتهم وخبراتهم **(Elmahdi,2002)**.

وقد أوصت دراسة **عрман (٢٠١٥)** بضرورة تحسين القدرات المهارية للعمالة غير المنتظمة بتسهيل اجراءات التحاقهم ببرامج التدريب المهني والتقني ، والعمل على توفير الحماية الاجتماعية للعاملين في القطاع غير المنظم ، وتحسين وصول الفئات الأكثر فقرا والمحرومة إلى الخدمات المالية، وتشجيع حصول المشاريع المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر على التمويل الطويل الأجل، وينبغي أن يتضمن تشريع الدولة للعاملين في القطاع الاقتصادي غير المنظم عمالا وأصحاب أعمال الحق في التنظيم الجماعي والانضمام للمنظمات المهنية التي تمثلهم للدفاع عن مصالحهم.

كما حددت دراسة **عبد الحافظ (٢٠٢٠)** أن الآليات المناسبة لإستراتيجية تمكين وبناء قدرات العمالة غير المنتظمة تتمثل في :

- بناء الوعي بالذات ودعم الثقة بالنفس لدى العمالة غير المنتظمة

- بناء قاعدة معلوماتية دقيقة وكافية عن حجم العمالة غير المنتظمة وخصائصهم وكذلك مشكلاتهم واحتياجاتهم .
- توظيف أنسب الادوات البحثية الملائمة لإستقصاء آراءهم حول ما ينقصهم من خدمات وما يحتاجون اليه من موارد وكذلك ماهية مشكلاتهم التي يعانون منها .
- عمل مجموعة من المواد الاعلامية الهادفة للتوعية المجتمعية بمشكلات العمالة غير المنتظمة فى المجتمع .
- التواصل مع مختلف الاجهزة والمؤسسات المعنية برعاية العمالة غير المنتظمة .
- بناء أطر قانونية وتشريعية تضمن تحقيق الحماية الاجتماعية والمساندة اللازمة للعمالة غير المنتظمة

بينما هدفت دراسة **عبد الحميد (٢٠١٧)** تحديد دور الجمعيات الاهلية في تحقيق المساندة الاجتماعية لعاملات المنازل كأحد فئات العمالة غير المنتظمة وتمثلت في تواصل الجمعية مع مراكز التدريب المهني وتوفير فرص العمل المناسبة لها وتزويدهم بالخبرات والمهارت للحصول علي العمل ، كما تقدم الجمعية الحماية القانونية والدفاع عن حقوق العاملات بالمنازل وأوصت بضرورة تقويم جهود منظمات المجتمع المدني في تحقيق المساندة الاجتماعية لعاملات المنازل كأحد فئات العمالة غير المنتظمة .

ونوعية الحياة هى التى يعبر عنها بالمؤشرات الكمية والكيفية بمدلولاتها للأوضاع والظروف الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتفاعل بين هذه الظروف وانعكاساتها على درجة تقبل ورضا الفرد والمجتمعات لهذه الظروف ودرجه إشباعها لتوقعاتها (**عبد الرحمن ، ٢٠٠٩ ، ص.١٠٦**) . حيث تفيد دراسة نوعية الحياة فى تحديد وفهم المشكلات الاجتماعية ، وتقييم فاعلية السياسات الاجتماعية وخدمات الرعاية الاجتماعية ، وتعزيز حقوق الانسان ، والعدالة الاجتماعية فى توزيع الموارد ، وتوجيه صناع القرار نحو المصادر الخاصة بالخدمات المجتمعية اللازمة للأفراد (**عبد السميع، ٢٠١٢ ، ص.١٢**) .

وتري الباحثة بالرغم من تنامى الخدمات والأنشطة التى تقدمها الجهات الحكومية والأهلية للنهوض مستوي معيشة العمالة غير المنتظمة ، إلا أن هذه الخدمات وتلك الأنشطة لازالت غير كافية ، كما أنها لم تصل للحد الذي يكفي للإرتقاء بها وتحقيق قدرأ مناسباً من تمكينها للحصول علي حقوقها المشروعة، وعليه فتحسين مستوي المعيشة للعمالة غير المنتظمة يتطلب تكامل الجهود بين المنظمات الرسمية والجمعيات الأهلية ذات الصلة وبالتالي تتطلب تعاون التخصصات المختلفة.

وتعتبر مهنة الخدمة الاجتماعية من أوائل المهن التى تعاملت بشكل مهني مع الفئات المهمشة في المجتمع حيث ساهمت فى دعم وصول الخدمات الاجتماعية والاقتصادية لمن يحتاج اليها وتحسين مستوى معيشتهم ، وذلك من خلال برامجها المتعددة الموجهة لهم والتي تساعد الى حد كبير فى تحسين مستوى معيشتهم واشباع احتياجاتهم (**عبد السميع، ٢٠١٢ ، ص.١٢**) .

لذلك تسعى مهنة الخدمة الاجتماعية إلي مساعدة الأفراد في الحصول علي كافة حقوقهم لتحسين مستوي دخولهم وتحقيق العدالة الاجتماعية وإقامة حياة ذات جودة شاملة (**سيد، ٢٠٠٧ ، ص.١١**) . كذلك تسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، والمساواة فى الفرص، والقضاء على البطالة، ورفع مستويات العمالة وزيادة الإنتاج (**أحمد وآخرون، د.ن، ص.٢٦٤**) . وتحتوي طريقة تنظيم المجتمع علي نماذج متنوعة وأساليب متعددة

للتدخل المهني تهدف إلى تحسين نوعية الحياة الاجتماعية والاقتصادية لفئات السكان (السنهوري، ٢٠٠٠، ص. ٢٧).

وأخيراً يعدّ التقويم أحد الوظائف الأساسية لإيجاد مؤسسة إجتماعية فعالة وذات كفاءة عالية، وهي وظيفة تحقق للمؤسسة رقابة ذاتية على خدماتها، كما أنه يمكن إدارة المؤسسة من قياس ما تحقّقه من إنجاز منظوراً إليه من زوايا الأهداف التي سبق تقديرها للنشاط أو البرنامج موضع التنفيذ (منقريوس وآخرون، ٢٠٠٣، ص. ١٧٠).

لذا استوجب علينا القيام بتقويم وقياس فعالية هذه الجمعيات ومدى قدرتها على تمكين العمالة غير المنتظمة واشباع حاجاتهم الأساسية وقياس مدى نجاحها في تحسين نوعية حياتهم بغرض التوصل للمعوقات التي تعترض خدمات الرعاية الاجتماعية في تلك الجمعيات .
الخدمات المقدمة.

وباستقراء الدراسات السابقة بنظره تحليلية يتضح لنا ما يلي:

١. معظم الدراسات أوضحت صور وأشكال خدمات الجمعيات الأهلية المقدمة للعمالة غير المنتظمة مثل (عبد الرحمن ، ٢٠٠٩)، (عبد السميع، ٢٠١٢)، (سيد، ٢٠٠٧)، (عبد الموجود، ٢٠١٠) .
٢. معظم الدراسات أكدت على أهمية التمكين وبناء القدرات والمدافعة التشريعية والحماية الاجتماعية والمبادرات التطوعية بالجمعيات الأهلية وتقدير احتياجات العمالة غير المنتظمة والتي تعتمد عليها الجمعيات الأهلية في دعم ومساندة وتحسين مستوى المعيشة للعمالة غير المنتظمة مثل دراسة حسن (٢٠١٢) ، عبد الموجود (٢٠١٠) ، نبيل (٢٠١٩)، فرحات (٢٠١٩)، السيد (٢٠٢٠) عرمان (٢٠١٥) عبد الحافظ (٢٠٢٠) عبد الحميد (٢٠١٧) (Elmahdi,2002) (Chang,2002) (Soliman & Youssef,2021).
٣. ركزت الدراسات السابقة علي تقدير الاحتياجات أو تمكين وبناء قدرات العمالة غير المنتظمة أو دور المبادرات التطوعية بالجمعيات الأهلية أو الحماية الاجتماعية لهم أو المدافعة التشريعية بينما تركز الدراسة الحالية في تقويم جهود الجمعيات الأهلية في تحسين مستوى المعيشة للعمالة غير المنتظمة.

ثانياً: الموجّهات النظرية للدراسة:

(١) نموذج الكفاءة والفعالية : (Effectiveness & Efficiency model)

(أ) نموذج الفعالية Effectiveness

يعتبر موضوع الفاعلية من الموضوعات الهامة في الخدمة الاجتماعية لأنها تحاول قياس قدرة المنظمات على تحقيق أهدافها وذلك من خلال تحديد الفاعلية .

❖ مفهوم الفعالية :

تعرف الفعالية لغويًا بأنها : مشتقة من فعال أو ناقد المفعول ويأتي من فعل فعلاً وافتعل الشيء أو اتبعه والاسم منه الفعل (بدوي ، ١٩٨٢، ص. ٣٨) .

وتعرف الفعالية هي درجة إنجاز الأهداف المرغوبة وتعني في الخدمة الاجتماعية القدرة على مساعدة العميل في إنجاز أهداف عملية التدخل في فترة زمنية معينة (محمد، ٢٠١٢، ص. ١٠٨).

كما تعرف الفعالية بأنها: التعامل مع المواطنين على قدم المساواة في الحصول على خدمات منظمات الرعاية الاجتماعية (عبد العال، ٢٠٠٥، ص.١٨٦).

❖ عناصر الفعالية :

- ترتبط الفعالية بالتعرف على وجهات نظر المستفيدين من الخدمات .
- ترتبط الفعالية بالتعرف على قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها حالياً والمتوقعة مستقبلاً في نطاق البيئة الخارجية .
- أن الفعالية تتصل بخدمات الرعاية الاجتماعية التي تقدمها المؤسسات .
- تعتبر نتائج الفعالية بمثابة مدخلات تفيد في تطوير الخدمات وتحسينها مستقبلاً . (علي، ١٩٩٧، ص.٣٢)

❖ مؤشرات قياس الفعالية :

- مدى وضوح أهداف المنظمة.
- قدرة المنظمة على إختيار أعضاء الجمعية العمومية وأعضاء مجلس الإدارة.
- قدرة المنظمة على إختيار العناصر البشرية المهنية الملائمة وتدريبهم.
- قدرة المنظمة على إستقطاب المتطوعين المناسبين وتدريبهم.
- قدرة المنظمة على معرفة مطالب وإحتياجات عملائها.
- قدرة المنظمة على حل مشكلات عملائها.
- قدرة المنظمة على تقديم خدمات وبرامج ومشروعات تستجيب لمطالب وإحتياجات عملائها وبصفة عامة فإن الفعالية تسعى إلى تحقيق أعلى عائد مادي ومعنوي وأفضل جودة. (أبو النصر، ٢٠٠٧، ص.٣٥١).

(ب) نموذج الكفاءة : Efficiency

❖ مفهوم الكفاءة :

تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم الكفاءة حيث تعرف لغوياً على أنها : القدرة على العمل وحسن تصريفه (مجمع اللغة العربية، ١٩٩٨، ص.٥٣٦).

وتعرف الكفاءة بأنها إتجاه دائرى صحيح يبدأ من المدخلات يمر بالعملية التحويلية ثم المخرجات ويرجع مقياس الكفاءة إلى معدل التكلفة ويقاس هذا المعدل بالنسبة للعميل (Lrwin,2002,p.30).

❖ أهم المؤشرات التي تستخدم لقياس الكفاءة :-

- قدرة المؤسسة على توفير الموارد والامكانيات المطلوبة
- معدلات أداء العاملين

- التكامل بين أقسام العمل بالمؤسسة
- مصادر التمويل
- قدرة المؤسسة على التخطيط لتحقيق الأهداف
- الخدمات المؤسسية والمجتمعية
- توافر نظام المعلومات بالمنظمة
- قدرة المنظمة على التقويم والمتابعة
- استخدام الموارد والامكانيات المتاحة (مختار، ١٩٩٥، ص. ٢٥٤).

وتستفيد الباحثة من نموذج الكفاءة والفعالية في قياس مدى قدرة الجمعيات العاملة في مجال رعاية العمالة غير المنتظمة على تحقيق أهدافها وأيضاً مدى قدرة المنظمات على اشباع احتياجات العمالة غير المنتظمة. وقياس مدى ماحققته الجمعيات الأهلية من أهداف لصالح العمالة غير المنتظمة، ومعرفة الصعوبات التي تواجه كفاءة وفعالية جهود الجمعيات الأهلية في تحسين مستوى المعيشة للعمالة غير المنتظمة ومحاولة التوصل لحلول لهذه الصعوبات لكي تحقق الجمعيات الأهلية أهدافها لصالح العمالة غير المنتظمة وتحسين مستوى المعيشة لها .

ثالثاً: تحديد مشكلة الدراسة وصياغتها:

في إطار العرض السابق للإهتمامات المعرفية ونتائج الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة تعتبر ظاهرة العمالة غير المنتظمة من الظواهر التي تحتاج إلى تفسير ودراسة وتحري لمعرفة حجمها ولهذا تسعى المجتمعات للتصدي لهذه الظاهرة من خلال تحسين مستوى معيشتهم وسن القوانين من خلال جهود الجمعيات الأهلية على كافة المستويات وتصميم وتنفيذ البرامج والخدمات من أجل تحسين مستوى معيشتهم لذلك اتجهت هذه الدراسة قياس مستوى كفاءة وفاعلية جهود الجمعيات الأهلية في تحسين مستوى المعيشة للعمالة غير المنتظمة وتحديد الصعوبات التي تواجه كفاءة وفعالية هذه الجهود، وتحديد مقترحات تفعيل جهود الجمعيات الأهلية في تحسين مستوى المعيشة للعمالة غير المنتظمة.

رابعاً: أهمية الدراسة:

١. تمثل العمالة غير المنتظمة قوة ضاغطة من حيث عددها في المجتمع.
٢. الاهتمام المتزايد بالجمعيات الأهلية باعتبارها شريكاً في مساندة الحكومة لتلبية احتياجات العمالة غير المنتظمة ومواجهة مشكلاتها وتحسين نوعية حياتهم.
٣. تعتبر الدراسات التقييمية من أهم الدراسات التي تسمح بالكشف عن مستوى الأداء والكفاءة والفعالية أو مدى القدرة على تحقيق الأهداف المبتغاة ومدى استجابة البرامج والخدمات لاحتياجات وآمال وطموح المستفيدين والمجتمع وحل مشكلاتهم وهو ما يساهم في التطوير والتجديد بشكل مستمر.

٤. التأكيد على جهود ودور طريقة تنظيم المجتمع في مواجهة والتعامل مع الظواهر الاجتماعية بالدراسة والتحليل والتقييم، وهي ذلك تعطي إهتماماً أصيلاً بالتعامل مع مشكلات وإحتياجات وحقوق وقضايا العمالة غير المنتظمة.

خامساً: أهداف الدراسة:

١. قياس مستوى كفاءة جهود الجمعيات الأهلية في تحسين مستوى المعيشة للعمالة غير المنتظمة.
٢. قياس مستوى فعالية جهود الجمعيات الأهلية في تحسين مستوى المعيشة للعمالة غير المنتظمة.
٣. تحديد الصعوبات التي تواجه كفاءة وفعالية جهود الجمعيات الأهلية في تحسين مستوى المعيشة للعمالة غير المنتظمة.
٤. تحديد مقترحات تفعيل جهود الجمعيات الأهلية في تحسين مستوى المعيشة للعمالة غير المنتظمة.

سادساً: فروض الدراسة :

(١) الفرض الأول للدراسة: " من المتوقع أن يكون مستوى كفاءة الجمعيات الأهلية في تحسين مستوى المعيشة للعمالة غير المنتظمة متوسطاً ":

ويمكن اختبار هذا الفرض من خلال الأبعاد التالية::

١. قدرة الجمعيات الأهلية علي تقدير الاحتياجات الفعلية للعمالة غير المنتظمة.
٢. قدرة الجمعية علي مواجهة وحل مشكلات العمالة غير المنتظمة.
٣. قدرة الجمعيات الأهلية علي توافر نظام للمعلومات عن حجم ووضع العمالة غير المنتظمة.
٤. قدرة الجمعيات الأهلية علي بناء علاقات شراكة بين الجمعيات الأهلية العاملة في مجال رعاية العمالة غير المنتظمة.
٥. قدرة الجمعيات الأهلية علي تحقيق الدعم المجتمعي والإعلامي لقضية العمالة غير المنتظمة.
٦. قدرة الجمعيات الأهلية علي تحقيق المساندة القانونية والتشريعية عن حقوق العمالة غير المنتظمة.
٧. قدرة الجمعيات الأهلية علي الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.
٨. معدلات أداء العاملين بالجمعيات الأهلية.

(٢) الفرض الثاني للدراسة: " من المتوقع أن يكون مستوى فعالية جهود الجمعيات الأهلية في تحسين مستوى المعيشة للعمالة غير المنتظمة متوسطاً ":

ويمكن اختبار هذا الفرض من خلال الأبعاد التالية:

١. قدرة الجمعيات الأهلية علي إشباع الاحتياجات الفعلية للعمالة غير المنتظمة.
٢. قدرة الجمعيات الأهلية علي تحسين الأوضاع الاقتصادية للعمالة غير المنتظمة.
٣. قدرة الجمعيات الأهلية علي تقديم المساندة القانونية للعمالة غير المنتظمة.
٤. مدى بساطة إجراءات الجمعيات الأهلية في تقديم الخدمات للعمالة غير المنتظمة.

٥. مدى الاستدامة الاستمرارية في تقديم الخدمات التي تقدمها الجمعيات الأهلية.

(٣) الفرض الثالث للدراسة: " توجد علاقة دالة إحصائياً بين بعض المتغيرات الديموجرافية للمسؤولين وتقديرهم لمستوى كفاءة الجمعيات الأهلية في تحسين مستوى المعيشة للعمالة غير المنتظمة ."

(٤) الفرض الرابع للدراسة: " توجد علاقة دالة إحصائياً بين بعض المتغيرات الديموجرافية للمستفيدين وتقديرهم لمستوى فعالية جهود الجمعيات الأهلية في تحسين مستوى المعيشة للعمالة غير المنتظمة ."

سابعاً: مفاهيم الدراسة :

(١) مفهوم التقييم: Evaluation

والتقويم وسيلة للتعرف علي مدى كفاءة ومدى فعالية برامج الممارسة.

(Compton & others,2005)

فالتقويم هو القيام بمجموعة من الإجراءات العلمية التي تهدف الى تقدير ما يبذل من جهود لتحقيق أهداف معينة في ضوء ما اتفق عليه من معايير وما وضع من تخطيط مسبق . والحكم على مدى فاعلية وكفاءة هذه الجهود وما يصادفها من عقبات وصعوبات في التنفيذ بقصد تحسين الأداء (قاسم وأبو النصر، ٢٠٠٤، ص ٩٢).

❖ ويقصد بالتقويم في تلك الدراسة بأنه :

١. تلك العملية المنهجية لتحديد القيمة الكمية والكيفية لجهود الجمعيات الاهلية في تحسين مستوى معيشة العمالة غير المنتظمة .

٢. يهدف الكشف عن مدى فعالية وكفاءة جهود الجمعيات الأهلية ومدى قدرتها على تحقيق أهدافها وتتمثل في :

- قدرة الجمعيات الأهلية علي تقدير الاحتياجات الفعلية للعمالة غير المنتظمة.
- قدرة الجمعية علي مواجهة وحل مشكلات العمالة غير المنتظمة.
- قدرة الجمعيات الأهلية علي توافر نظام للمعلومات عن حجم ووضع العمالة غير المنتظمة.
- قدرة الجمعيات الأهلية علي بناء علاقات شراكة بين الجمعيات الأهلية العاملة في مجال رعاية العمالة غير المنتظمة.
- قدرة الجمعيات الأهلية علي تحقيق الدعم المجتمعي والإعلامي لقضية العمالة غير المنتظمة.
- قدرة الجمعيات الأهلية علي تحقيق المساندة القانونية والتشريعية عن حقوق العمالة غير المنتظمة.
- قدرة الجمعيات الأهلية علي الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.
- معدلات أداء العاملين بالجمعيات الأهلية

(٢) مفهوم الجمعيات الأهلية Civil associations :

ويعرف القانون رقم (٤٨) لسنة ٢٠٠٢ الجمعيات الأهلية بأنها: كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة تتألف معاً، لا يقل عددهم في جميع الأحوال عن عشرة، وذلك لغرض غير الحصول علي ربح مادي مجلس الشعب) قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم (٨٤) لسنة ٢٠٠٢ م ، ص.٥) وعرفت بأنها "وحدات بنائية تكتسب صفة الشرعية من المجتمع وتستهدف إشباع احتياجات أفراد جماعات المجتمع من خلال ممارسة أنشطة معينة وبالاعتماد على الجهود التطوعية" (عبد اللطيف، ٢٠٠٧، ص.١٥٥).

❖ **وتتحدد مفهوم الجمعيات الأهلية في تلك الدراسة بأنها:**

١. منظمة أهلية مسجلة ومشهرة ضمن قوانين العمل الأهلي بمصر .
٢. تقدم خدماتها للعمالة غير المنتظمة لمواجهة مشكلاتهم.
٣. تعمل في ميدان التنمية والخدمات المجتمعية.
٤. تقدم خدمات متعددة للعمالة غير المنتظمة (اجتماعية، وثقافية، واقتصادية، وتعليمية، وصحية، وتدريبية) تساعد على حل مشكلاتهم.

(٣) مفهوم تحسين مستوى المعيشة Improve the standard of living :

تحسين نوعية الحياة هي المؤشرات الكيفية والكمية بمدلولاتها للأوضاع، والظروف الاجتماعية والصحية والاقتصادية، والتفاعل بين هذه الظروف، وانعكاساتها على درجة إنتاجية الفرد ومشاركته الفاعلة، ودرجة تقبل ورضا الأفراد والمجتمعات لهذه الظروف ودرجة إشباعها لتوقعاتهم وأهدافهم في الحياة (خزام، ٢٠١٠، ص.٢٦٠).

فتعرف تحسين نوعية الحياة: بأنها هي الإحساس الذي يشعر بها الفرد عن جودة حياته والمعيشة، ويتربط عليه إحساسه بالرضا أو عدم الرضا عن الحياة وإحساسه بالسعادة أو بالشقاء أى أن السعادة والشقاء سببهما رضا الفرد عن حياته والمعيشة التي يحيها أو عدم الرضا فالسعادة تأتي بعد الرضا (higham,2006,p.128).

❖ **ويقصد بمفهوم تحسين مستوى المعيشة في هذه الدراسة بأنه:**

هي تحديد الواقع المعيشي للعمالة غير المنتظمة وذلك من خلال الخدمات المقدمة لهم من الجمعيات الأهلية والتي تهدف لإشباع احتياجاتهم المختلفة .

(٤) العمالة غير المنتظمة Irregular employment :

قد تتعدد مسميات العمالة غير المنتظمة ما بين العمالة غير المسجلة (Unregistered employment) والعمالة المخفية (Hidden employment) والعمل غير المعلن (Work Undeclared) وتوظيف الظل (Shadow employment). (Wiego,2016). وبالرغم من تنوع تلك المسميات الا أنها تشترك جميعاً في انها تصف فئة من العمال بالمجتمع والتي تقوم بمجموعة من الحرف أو تعمل في قطاع الخدمات النوعية في

المجتمع سواء بشكل فردي أو جماعي والتي غالباً ما ينتهي دورها بمجرد الانتهاء من تأدية الخدمة المطلوبة. (عبد الحافظ، ٢٠٢٠، ص. ٨٣٥).

ويشير مفهوم العمالة غير المنتظمة إلي أنماط متعددة من التشغيل مثل العمل لبعض الوقت ، وهي عمالة منتظمة الاجر والتي تكون فيها ساعات العمل أقل من ساعات العمل الطبيعية، و تختلف من دولة لأخرى، ففي بعض البلدان يرتبط مفهوم العمل المؤقت بوضع الفرد داخل مكان العمل ، وليس بعدد ساعات العمل (أبو زيد، ٢٠١٢، ص. ١٩١).

العامل غير المنتظم هو من يعمل خارج أي مظلة تأمينية أو اجتماعية، ويعتمد علي تحصيل أجره بشكل يومي (عاشور، ٢٠٢٠، ص. ٢٧٠).

❖ ويمكن تحديد مفهوم العمالة غير المنتظمة في إطار هذه الدراسة بأنها:

١. عمال غير خاضعين لقانون العمل.
٢. الغير مؤمن عليهم.
٣. ليس لهم دخل ثابت .
٤. ليس لهم عمل ثابت.
٥. عمال غير منظمين نقابيا
٦. عمالة غير ثابتة من ناحية علاقة العمل من جهة ومن جهة أخرى لعدم وجود منشآت ثابتة لهم فضلا عن تغيير النشاط باستمرار.

تاسعاً : الإجراءات المنهجية للدراسة:

١. نوع الدراسة: تنتمي هذه الدراسة إلي الدراسات التقييمية التي تهتم بتحديد جوانب العمل الذي تم في الواقع وإلي أي مدى تم تحقيق الخطط والبرامج الموضوعة ويتحدد هدف الدراسة الراهنة في تحديد مستوي فعالية وكفاءة جهود الجمعيات الأهلية في تحسين مستوي المعيشة للعمالة غير المنتظمة، والتوصل الي ما تم تحقيقه من جهود وأيضاً الكشف عن المعوقات التي تواجه كفاءة وفعالية جهود الجمعيات الاهلية من أجل التخطيط الي فعالية وكفاءة أكبر.

٢. منهج الدراسة: استخدمت الباحثة منهج المسح الاجتماعي بنوعيه الشامل وبالعينة وذلك لاتفاق هذا المنهج مع نوع الدراسات التقييمية ، منهج المسح الاجتماعي الشامل لجميع العاملين والمسؤولين بالجمعيات المختارة وعددهم (٥٩) مفردة. وكذلك منهج المسح الاجتماعي بالعينة للمستفيدين من العمالة غير المنتظمة وعددهم (٧٨) مفردة .

٣. أدوات الدراسة:

تمثلت أدوات جمع البيانات في:

(١) استمارة قياس للمسئولين حول كفاءة الجمعيات الأهلية في تحسين مستوى المعيشة للعمالة غير المنتظمة:

▪ بناء استمارة قياس للمسئولين حول كفاءة الجمعيات الأهلية في تحسين مستوى المعيشة للعمالة غير المنتظمة في صورتها الأولية اعتماداً على الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة لتحديد العبارات التي ترتبط بأبعاد الدراسة. وقد اعتمدت الباحثة على الصدق المنطقي من خلال الإطلاع على الأدبيات والأطر النظرية، ثم تحليل هذه الأدبيات والبحوث والدراسات وذلك للوصول إلي الأبعاد المختلفة المرتبطة بمشكلة الدراسة. وقد أجرت الباحثة الصدق الظاهري للأداة بعد عرضها علي عدد (٤) من أعضاء هيئة التدريس بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان، وقد تم الاعتماد علي نسبة اتفاق لا تقل عن (٧٥%)، وقد تم حذف بعض العبارات وإعادة صياغة البعض. وبناءً علي ذلك تم صياغة الاستمارة في صورتها النهائية. كما أجرت الباحثة ثبات إحصائي لعينة قوامها (١٠) مفردات من المسئولين باستخدام معامل ألفا كرونباخ، وبلغ معامل الثبات (٠,٨٤) وهو مستوى مناسب للثبات الإحصائي.

(٢) استمارة قياس للمستفيدين حول فعالية جهود الجمعيات الأهلية في تحسين مستوى المعيشة للعمالة غير المنتظمة:

▪ قامت الباحثة بتصميم استمارة استبيان للمستفيدين حول فعالية جهود الجمعيات الأهلية في تحسين مستوى المعيشة للعمالة غير المنتظمة وذلك بالرجوع إلى التراث النظري، والدراسات السابقة، واستمارات الاستبيان المرتبطة بموضوع الدراسة. وقد اعتمدت الباحثة على الصدق المنطقي من خلال الإطلاع علي الأدبيات والأطر النظرية، ثم تحليل هذه الأدبيات والبحوث والدراسات وذلك للوصول إلي الأبعاد المختلفة المرتبطة بمشكلة الدراسة. وقد أجرت الباحثة الصدق الظاهري للأداة بعد عرضها علي عدد (٤) من أعضاء هيئة التدريس بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان، وقد تم الاعتماد علي نسبة اتفاق لا تقل عن (٧٥%)، وقد تم حذف بعض العبارات وإعادة صياغة البعض. وبناءً علي ذلك تم صياغة الاستمارة في صورتها النهائية. كما أجرت الباحثة ثبات إحصائي لعينة قوامها (١٠) مفردات من المستفيدين باستخدام معامل ألفا - كرونباخ، وبلغ معامل الثبات (٠,٨٦) وهو مستوى مناسب للثبات الإحصائي.

ج- مجالات الدراسة:

(أ) المجال المكاني:

▪ تمثل المجال المكاني للدراسة في جمعية الخير للغير بالمعادي والجمعية المصرية لمساعدة صغار الصناع والحرفيين بالجيزة ، جمعية الصناعات الصغيرة لتنمية المجتمع المحلي بمدينة ٦ أكتوبر.

(ب) المجال البشري:

- المسح الاجتماعي الشامل للمسؤولين وعددهم (٥٩) مفردة.
- عينة عشوائية من المستفيدين بالجمعيات المختارة وعددهم (٧٨) مفردة .

جدول (١) توزيع المسؤولين والمستفيدين من الجمعيات الأهلية المهتمة بقضايا العمالة غير المنتظمة.

م	الكلية	عدد المسؤولين	عدد المستفيدين
١.	جمعية الخير للغير	١٤	٢٩
٢.	الجمعية المصرية لمساعدة صغار الصناع والحرفيين.	٢٧	٢٦
٣.	جمعية الصناعات الصغيرة لتنمية المجتمع المحلي بمدينة ٦ أكتوبر.	١٨	٢٣
	المجموع	٥٩	٧٨

(ج) المجال الزمني: وهي الفترة التي استغرقتها عملية جمع البيانات من الميدان وهي فترة إجراء الدراسة الميدانية والتي ٤/١/٢٠٢١م إلي ٧/٢/٢٠٢١م.

تاسعاً : نتائج الدراسة الميدانية:

المحور الأول : وصف مجتمع الدراسة:

(أ) وصف المسؤولين مجتمع الدراسة:

- متوسط سن المسؤولين (٤٩) سنة، وانحراف معياري (٧) سنوات تقريباً.
- متوسط عدد سنوات الخبرة في مجال العمل (١٠) سنوات، وانحراف معياري (٣) سنوات تقريباً.
- أكبر نسبة من المسؤولين ذكور بنسبة (٧١,٢%)، بينما الإناث بنسبة (٢٨,٨%).
- أكبر نسبة من المسؤولين حاصلين علي مؤهل جامعي بنسبة (٧٦,٣%)، يليها الحاصلين علي مؤهل متوسط بنسبة (١٥,٣%)، وأخيراً الحاصلين علي دراسات عليا بنسبة (٨,٥%).
- أكبر نسبة من المسؤولين وظيفتهم عضو مجلس إدارة بنسبة (٣٢,٢%)، يليها أخصائي اجتماعي بنسبة (١٦,٩%)، ثم إداري بنسبة (١٥,٣%)، وأخيراً مدير تنفيذي، وأمين صندوق بنسبة (٥,١%).

(ب) وصف المستفيدين مجتمع الدراسة:

- متوسط سن المستفيدين (٤٤) سنة، وانحراف معياري (٧) سنوات تقريباً.
- متوسط الدخل الشهري لأسر المستفيدين (٧٦٠) جنية، وانحراف معياري (١٢٤) جنية تقريباً.
- أكبر نسبة من المستفيدين ذكور بنسبة (٧٠,٥%)، بينما الإناث بنسبة (٢٩,٥%).
- أكبر نسبة من المستفيدين متزوجين بنسبة (٨٧,٢%)، يليها مطلق بنسبة (١٢,٨%).
- أكبر نسبة من المستفيدين حاصلين علي مؤهل متوسط بنسبة (٣٥,٩%)، يليها الحاصلين علي تعليم أساسي بنسبة (٣٢,١%)، ثم يقرأون ويكتبون بنسبة (١٦,٧%)، وأخيراً أميون بنسبة (١٥,٤%).

المحور الثاني: كفاءة الجمعيات الأهلية في تحسين مستوى المعيشة للعمالة غير المنتظمة:

(١) تقدير الاحتياجات الفعلية للعمالة غير المنتظمة:

جدول (٢) يوضح تقدير الاحتياجات الفعلية للعمالة غير المنتظمة كما يحددها المسئولين

(ن=٥٩)

م	العبارات	الاستجابات						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		لا		إلى حد ما		نعم				
		%	ك	%	ك	%	ك			
١	تعمل الجمعية علي تحديد احتياجات العمالة غير المنتظمة للاسترشاد بها في خطط وبرامج التحرك	١٠,٢	٦	٣٠,٥	١٨	٥٩,٣	٣٥	٢,٤٩	٠,٦٨	١
٢	تحرص الجمعية علي الاستعانة بالخبراء في تحديد احتياجات العمالة غير المنتظمة	٢٢	١٣	٤٥,٨	٢٧	٣٢,٢	١٩	٢,١	٠,٧٤	٥
٣	تشارك العمالة غير المنتظمة في تحديد أولويات احتياجاتهم الفعلية لتحسين مستوى معيشتهم	٥,١	٣	٦٦,١	٣٩	٢٨,٨	١٧	٢,٢٤	٠,٥٤	٤
٤	تطور من خدماتها طبقا لاحتياجات واقتراحات العمالة غير المنتظمة	١,٧	١	٦٢,٧	٣٧	٣٥,٦	٢١	٢,٣٤	٠,٥١	٣
٥	تعديل من الخطط لتحسين الخدمات المقدمة للعمالة غير المنتظمة	٥,١	٣	٦٦,١	٣٩	٢٨,٨	١٧	٢,٢٤	٠,٥٤	٤
٦	تتوافق خدماتها مع توقعات العمالة غير المنتظمة عن تحسين مستوى معيشتهم	-	-	٥٧,٦	٣٤	٤٢,٤	٢٥	٢,٤٢	٠,٥	٢
مستوى متوسط	البعد ككل							٢,٣١	٠,٢٢	

باستقراء بيانات الجدول يتضح : أن مستوى تقدير الاحتياجات الفعلية للعمالة غير المنتظمة كما يحددها المسئولين متوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢,٣١)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: الترتيب الأول تعمل الجمعية علي تحديد احتياجات العمالة غير المنتظمة للاسترشاد بها في خطط وبرامج التحرك بمتوسط حسابي (٢,٤٩)، يليه الترتيب الثاني تتوافق خدماتها مع توقعات العمالة غير المنتظمة عن تحسين مستوى معيشتهم بمتوسط حسابي (٢,٤٢)، وأخيراً الترتيب الخامس تحرص الجمعية علي الاستعانة بالخبراء في تحديد احتياجات العمالة غير المنتظمة بمتوسط حسابي (٢,١).

ويتفق ذلك مع دراسة حسن (٢٠١٢) في تقدير حاجات العمالة غير الرسمية وأوضحت وجود العديد من الحاجات الاقتصادية والتربوية والتدريبية والتأهيلية والصحية والاجتماعية وبالإسكان والمرافق للعمالة غير الرسمية كما تتفق نتائج الجدول مع دراسة محمد (٢٠١٥) أن العمالة غير المنتظمة لهم متطلبات تتمثل في الإرتفاع بمستوي معيشتهم وإشباع حاجاتهم الأساسية والمادية والمعنوية وتحقيق طموحاتهم في الحياة.

(٢) مواجهة وحل مشكلات العمالة غير المنتظمة:

جدول (٣) يوضح مواجهة وحل مشكلات العمالة غير المنتظمة كما يحددها المسؤولين

(ن=٥٩)

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الاستجابات						العبارات	م
			لا		إلى حد ما		نعم			
			%	ك	%	ك	%	ك		
١	٠,٦	٢,٤٩	٥,١	٣	٤٠,٧	٢٤	٥٤,٢	٣٢	تستجيب إدارة الجمعية لشكاوي العمالة غير المنتظمة لاتخاذ إجراءات للتعامل معها	١
٢	٠,٤٨	٢,٣٤	-	-	٦٦,١	٣٩	٣٣,٩	٢٠	تقوم الجمعية بدراسة مشكلات العمالة غير المنتظمة بأسلوب علمي	٢
٦	٠,٦٦	٢,٠٢	٢٠,٣	١٢	٥٧,٦	٣٤	٢٢	١٣	تقوم بطرح كافة الحلول للمشكلات التي تواجه العمالة غير المنتظمة	٣
٥	٠,٦١	٢,٠٧	١٥,٣	٩	٦٢,٧	٣٧	٢٢	١٣	يتم إشراك العمالة غير المنتظمة في وضع حلول لمشكلاتها	٤
٤	٠,٥٧	٢,٢٤	٦,٨	٤	٦٢,٧	٣٧	٣٠,٥	١٨	يتوافر بالجمعية الخبرات والمهارات التي تساعد في تشخيص المشكلات التي تواجه العمالة غير المنتظمة	٥
٣	٠,٥٨	٢,٣٤	٥,١	٣	٥٥,٩	٣٣	٣٩	٢٣	يتم عمل تقييم لمدي النجاح في حل المشكلات التي تواجه العمالة غير المنتظمة	٦
مستوى متوسط	٠,٣٤	٢,٢٥	البعد ككل							

باستقراء بيانات الجدول يتضح : أن مستوى مواجهة وحل مشكلات العمالة غير المنتظمة كما يحددها المسؤولين متوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢,٢٥)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: الترتيب الأول تستجيب إدارة الجمعية لشكاوي العمالة غير المنتظمة لاتخاذ إجراءات للتعامل معها بمتوسط حسابي (٢,٤٩)، يليه الترتيب الثاني تقوم الجمعية بدراسة مشكلات العمالة غير المنتظمة بأسلوب علمي بمتوسط حسابي (٢,٣٤)، وأخيراً الترتيب السادس تقوم بطرح كافة الحلول للمشكلات التي تواجه العمالة غير المنتظمة بمتوسط حسابي (٢,٠٢).

وتتفق نتائج الجدول مع دراسة عبد الحافظ (٢٠٢٠) في توظيف أنسب الادوات البحثية الملائمة لإستقصاء آراء العمالة غير المنتظمة في ماهية المشكلات التي يعانون منها ، وحول ما ينقصهم من خدمات وما يحتاجون اليه من موارد.

كما تتفق النتائج مع دراسة Youssef & Soliman (2021) التي توصلت إلى أن منظمات المجتمع المدني تلعب دوراً ملموساً في حل مشكلات العمالة غير المنتظمة وتلبية احتياجاتهم الأساسية.

(٣) توافر نظام للمعلومات عن حجم ووضع العمالة غير المنتظمة:

جدول (٤) يوضح توافر نظام للمعلومات عن حجم ووضع العمالة غير المنتظمة كما يحددها المسئولين (ن=٥٩)

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الاستجابات						العبارات	م
			لا		إلى حد ما		نعم			
			%	ك	%	ك	%	ك		
٦	٠,٦	٢,٢٤	٨,٥	٥	٥٩,٣	٣٥	٣٢,٢	١٩	يتوافر بالجمعية بيانات صحيحة عن أعداد العمالة غير المنتظمة	١
٢	٠,٥	٢,٤١	-	-	٥٩,٣	٣٥	٤٠,٧	٢٤	تهتم الجمعية بتحديث معلوماتها عن العمالة غير المنتظمة باستمرار	٢
٥	٠,٥٨	٢,٣٤	٥,١	٣	٥٥,٩	٣٣	٣٩	٢٣	هناك نظام معلومات يساعد علي الاتصال بالعمالة غير المنتظمة لمعرفة آرائهم في الخدمات المقدمة لهم	٣
٣	٠,٥٣	٢,٤١	١,٧	١	٥٥,٩	٣٣	٤٢,٤	٢٥	تتنوع وسائل جمع المعلومات عن العمالة غير المنتظمة ومشكلاتهم	٤
٤	٠,٥٨	٢,٣٦	٥,١	٣	٥٤,٢	٣٢	٤٠,٧	٢٤	التدريب علي التكنولوجيا الحديثة لبناء نوع من الارتباط مع مراكز المعلومات الأخرى	٥
١	٠,٥٧	٢,٤٦	٣,٤	٢	٤٧,٥	٢٨	٤٩,٢	٢٩	المشاركة في إنشاء شبكة معلوماتية بين الجمعيات العاملة في مجال رعاية العمالة غير المنتظمة	٦
مستوى مرتفع	٠,٣٣	٢,٣٧	البعد ككل							

باستقراء بيانات الجدول يتضح : أن مستوى توافر نظام للمعلومات عن حجم ووضع العمالة غير المنتظمة كما يحددها المسئولين مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢,٣٧)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: الترتيب الأول المشاركة في إنشاء شبكة معلوماتية بين الجمعيات العاملة في مجال رعاية العمالة غير المنتظمة بمتوسط حسابي (٢,٤٦)، يليه الترتيب الثاني تهتم الجمعية بتحديث معلوماتها عن العمالة غير المنتظمة باستمرار بمتوسط حسابي (٢,٤١)، وأخيراً الترتيب السادس يتوافر بالجمعية بيانات صحيحة عن أعداد العمالة غير المنتظمة بمتوسط حسابي (٢,٢٤)

ويتفق ذلك مع دراسة عبد الحافظ (٢٠٢٠) السيد (٢٠٢٠) تقوم الجمعيات الأهلية بالدعم المعلوماتي للعمالة غير المنتظمة من خلال بناء قاعدة معلوماتية دقيقة وكافية عن حجم العمالة غير المنتظمة وخصائصهم وكذلك مشكلاتهم واحتياجاتهم ، وتوفير معلومات عن أعداد العمالة غير المنتظمة وتحديث معلوماتها باستمرار.

(٤) بناء علاقات شراكة بين الجمعيات الأهلية العاملة في مجال رعاية العمالة غير المنتظمة:

جدول (٥) يوضح بناء علاقات شراكة بين الجمعيات الأهلية العاملة في مجال رعاية العمالة غير المنتظمة كما يحددها المسئولين (ن=٥٩)

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الاستجابات						العبارات	م
			لا		إلى حد ما		نعم			
			%	ك	%	ك	%	ك		
٥	٠,٤٥	٢,٢٧	-	-	٧٢,٩	٤٣	٢٧,١	١٦	تبادل المعلومات والمعارف مع الجمعيات التي تخدم العمالة غير المنتظمة لتحسين جودة الخدمة المقدمة	١
١	٠,٥٧	٢,٤٤	٣,٤	٢	٤٩,٢	٢٩	٤٧,٥	٢٨	تنظيم حملات مع الجمعيات الأخرى للتضامن مع العمالة غير المنتظمة	٢
٧	٠,٥٧	٢,١٩	٨,٥	٥	٦٤,٤	٣٨	٢٧,١	١٦	يوجد شبكة اتصال بين الجمعية والجمعيات الأخرى في مجال رعاية العمالة غير المنتظمة	٣
٦	٠,٥٨	٢,٢٧	٦,٨	٤	٥٩,٣	٣٥	٣٣,٩	٢٠	تستخدم التحالف مع الجمعيات الأخرى لبناء قوة تمكنها من الحصول علي حقوق للعمالة غير المنتظمة	٤
٣	٠,٤٦	٢,٣١	-	-	٦٩,٥	٤١	٣٠,٥	١٨	تهتم بالاستفادة من خبرات الجمعيات العاملة في دعم العمالة غير المنتظمة	٥
٤	٠,٥٣	٢,٣١	٣,٤	٢	٦٢,٧	٣٧	٣٣,٩	٢٠	تتعاون مع الجهات الحكومية لدعم حقوق العمالة غير المنتظمة	٦
٢	٠,٤٩	٢,٣٧	-	-	٦٢,٧	٣٧	٣٧,٣	٢٢	تهتم بجذب رجال الأعمال للمشاركة في دعم العمالة غير المنتظمة	٧
مستوى متوسط	٠,٢١	٢,٣١	البعد ككل							

باستقراء بيانات الجدول يتضح : أن مستوى بناء علاقات شراكة بين الجمعيات الأهلية العاملة في مجال رعاية العمالة غير المنتظمة كما يحددها المسئولين متوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢,٣١)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: الترتيب الأول تنظيم حملات مع الجمعيات الأخرى للتضامن مع العمالة غير المنتظمة بمتوسط حسابي (٢,٤٤)، يليه الترتيب الثاني تهتم بجذب رجال الأعمال للمشاركة في دعم العمالة غير المنتظمة بمتوسط حسابي (٢,٣٧)، وأخيراً الترتيب السابع يوجد شبكة اتصال بين الجمعية والجمعيات الأخرى في مجال رعاية العمالة غير المنتظمة بمتوسط حسابي (٢,١٩)

ويتفق ذلك مع دراسة السيد (٢٠٢٠) عبد الحافظ (٢٠٢٠) في اهتمام الجمعيات الاهلية بالتشبيك والتواصل مع مختلف الاجهزة والمؤسسات المعنية برعاية العمالة غير المنتظمة.

(٥) تحقيق الدعم المجتمعي والإعلامي لقضية العمالة غير المنتظمة:

جدول (٦) يوضح تحقيق الدعم المجتمعي والإعلامي لقضية العمالة غير المنتظمة كما يحددها المسؤولين (ن=٥٩)

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الاستجابات						العبارات	م
			لا		إلى حد ما		نعم			
			%	ك	%	ك	%	ك		
٣	٠,٥٢	٢,٣٧	١,٧	١	٥٩,٣	٣٥	٣٩	٢٣	١	نشر الوعي بمشكلات العمالة غير المنتظمة
٤	٠,٥٢	٢,٣٦	١,٧	١	٦١	٣٦	٣٧,٣	٢٢	٢	تقوم بالحملات الإعلامية لكسب تأييد الرأي العام لقضية العمالة غير المنتظمة
٦	٠,٥٣	٢,٢٩	٣,٤	٢	٦٤,٤	٣٨	٣٢,٢	١٩	٣	تستخدم وسائل الإعلام للتعبير عن احتياجات العمالة غير المنتظمة بحيث يتم توصيلها للمسؤولين
١	٠,٥	٢,٥٦	-	-	٤٤,١	٢٦	٥٥,٩	٣٣	٤	إقامة مؤتمرات وندوات للتوعية بقضايا العمالة غير المنتظمة
٢	٠,٥	٢,٥٤	-	-	٤٥,٨	٢٧	٥٤,٢	٣٢	٥	المطالبة بمساندة وتأييد المجتمع للعمالة غير المنتظمة
٥	٠,٦٦	٢,٣٤	١٠,٢	٦	٤٥,٨	٢٧	٤٤,١	٢٦	٦	التقريب بين جهات نظر العمالة غير المنتظمة ومنظمات المجتمع المدني
مستوى مرتفع	٠,٢٤	٢,٤١	البعد ككل							

باستقراء بيانات الجدول يتضح : أن مستوى تحقيق الدعم المجتمعي والإعلامي لقضية العمالة غير المنتظمة كما يحددها المسؤولين مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢,٤١)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: الترتيب الأول إقامة مؤتمرات وندوات للتوعية بقضايا العمالة غير المنتظمة بمتوسط حسابي (٢,٥٦)، يليه الترتيب الثاني المطالبة بمساندة وتأييد المجتمع للعمالة غير المنتظمة بمتوسط حسابي (٢,٥٤) ، وأخيراً الترتيب السادس تستخدم وسائل الإعلام للتعبير عن احتياجات العمالة غير المنتظمة بحيث يتم توصيلها للمسؤولين بمتوسط حسابي (٢,٢٩). ويتفق ذلك مع دراسة حسن(٢٠١٢) والتي أوصت بالقيام بدور إعلامي فعال لتوعية ومساندة ودعم العمالة غير المنتظمة بالجهات التي يمكن أن تساعدهم بينما أوصت دراسة عبد الحافظ (٢٠٢٠) بعمل مجموعة من المواد الاعلامية الهادفة للتوعية المجتمعية بمشكلات العمالة غير المنتظمة في المجتمع .

(٦) تحقيق المساندة القانونية والدفاع التشريعي عن حقوق العمالة غير المنتظمة:

جدول (٧) يوضح تحقيق المساندة القانونية والتشريعية لحقوق العمالة غير المنتظمة كما يحددها المسئولين (ن=٥٩)

م	العبارات	الاستجابات						الانحراف المعياري	الترتيب	
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	زيارة الشخصيات العامة والقيادات الشعبية والبرلمانية والرسمية لتعديل القوانين للعمالة غير المنتظمة	١٤	٢٣,٧	١٩	٣٢,٢	٢٦	٤٤,١	١,٨	٠,٨	٦
٢	إجراء المقابلات مع المسئولين لتعديل القوانين والتشريعات المنظمة للعمل في قطاع العمالة غير المنتظمة	٥	٨,٥	٣٢	٥٤,٢	٢٢	٣٧,٣	١,٧١	٠,٦٢	٧
٣	تقديم الاستشارات القانونية للعمالة غير المنتظمة	٩	١٥,٣	٤٨	٨١,٤	٢	٣,٤	٢,١٢	٠,٤٢	٥
٤	توعية العمالة غير المنتظمة بحقوقهم القانونية	١١	١٨,٦	٤٨	٨١,٤	-	-	٢,١٩	٠,٣٩	٤
٥	تبذل الجمعية الكثير من الجهد للتأثير علي صانعي القرار والقيادات داخل المجتمع للتعامل مع قضية العمالة غير المنتظمة	٢٠	٣٣,٩	٣٥	٥٩,٣	٤	٦,٨	٢,٢٧	٠,٥٨	٢
٦	تمكين العمالة غير المنتظمة وبناء قدراتهم للدفاع عن حقوقهم	٣٠	٥٠,٨	٢٥	٤٢,٤	٤	٦,٨	٢,٤٤	٠,٦٢	١
٧	توفير ضمانات قانونية ضد الجهات الممولة للقروض الصغيرة بعدم حبس المقترض من العمالة غير المنتظمة	٢٢	٣٧,٣	٣١	٥٢,٥	٦	١٠,٢	٢,٢٧	٠,٦٤	٣
البعد ككل								٢,١١	٠,٢٨	مستوى متوسط

باستقراء بيانات الجدول يتضح : أن مستوى تحقيق المساندة القانونية والدفاع التشريعي عن حقوق العمالة غير المنتظمة كما يحددها المسئولين متوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢,١١)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: الترتيب الأول تمكين العمالة غير المنتظمة وبناء قدراتهم للدفاع عن حقوقهم بمتوسط حسابي (٢,٤٤)، يليه الترتيب الثاني تبذل الجمعية الكثير من الجهد للتأثير علي صانعي القرار والقيادات داخل المجتمع للتعامل مع قضية العمالة غير المنتظمة بمتوسط حسابي (٢,٢٧)، وأخيراً الترتيب السابع إجراء المقابلات مع المسئولين لتعديل القوانين والتشريعات المنظمة للعمل في قطاع العمالة غير المنتظمة بمتوسط حسابي (١,٧١)

وتتفق نتائج الجدول مع دراسة كلا من عبد الحافظ (٢٠٢٠) عرمان (٢٠١٥) ، عبد الحميد (٢٠١٧) ، فرحات (٢٠١٩) ، نبيل (٢٠١٩) ، عبد الحميد (٢٠١٧) ، (٢٠١٥) Maly ، (2015) Chang ، (2002) تسعي الجمعيات الاهلية

إلى تحقيق المساندة والحماية الاجتماعية والقانونية والتشريعية للعمال غير المنتظمة من خلال تقديم الحماية القانونية والدفاع عن حقوق العمال غير المنتظمة ، وبناء أطر قانونية وتشريعية تضمن تحقيق الحماية الاجتماعية والمساندة اللازمة للعمال غير المنتظمة.

(٧) الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة:

جدول (٨) يوضح الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة كما يحددها المسئولين (ن=٥٩)

م	العبارات	الاستجابات						الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الترتيب
		لا		إلى حد ما		نعم				
		%	ك	%	ك	%	ك			
١	تقديم الدعم المادي للعمال غير المنتظمة بشكل فوري	١٥	٢٥,٤	٤٢	٧١,٢	٢	٣,٤	٢,٢٢	٠,٤٩	٦
٢	تتوفر الموارد المالية اللازمة لتمويل المشروعات الصغيرة للعمال غير المنتظمة	٢٦	٤٤,١	٣٣	٥٥,٩	-	-	٢,٤٤	٠,٥	٤
٣	توجيه العمال غير المنتظمة لأماكن الحصول علي المساعدات اللازمة	٣٨	٦٤,٤	٢١	٣٥,٦	-	-	٢,٦٤	٠,٤٨	٢
٤	تقديم المساعدات والإعانات العينية اللازمة بشكل فوري	٤١	٦٩,٥	١٨	٣٠,٥	-	-	٢,٦٩	٠,٤٦	١
٥	توفر الجمعية دورات تدريبية للعمال غير المنتظمة علي طرق زيادة دخلها	٣٧	٦٢,٧	٢٢	٣٧,٣	-	-	٢,٦٣	٠,٤٩	٣
٦	الاهتمام بإقامة معارض تسويقية لصالح العمال غير المنتظمة	٢٤	٤٠,٧	٣٥	٥٩,٣	-	-	٢,٤١	٠,٥	٥
البعد ككل								٢,٥١	٠,٢٤	مستوى مرتفع

باستقراء بيانات الجدول يتضح : أن مستوى الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة كما يحددها المسئولين مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢,٥١)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: الترتيب الأول تقديم المساعدات والإعانات العينية اللازمة بشكل فوري بمتوسط حسابي (٢,٦٩)، يليه الترتيب الثاني توجيه العمال غير المنتظمة لأماكن الحصول علي المساعدات اللازمة بمتوسط حسابي (٢,٦٤)، وأخيراً الترتيب السادس تقديم الدعم المادي للعمال غير المنتظمة بشكل فوري بمتوسط حسابي (٢,٢٢) ويرجع ذلك لضعف الموارد المادية بالجمعية ويتفق مع دراسة عبد الموجود (٢٠١٠) والتي وأوصت بضرورة التعاون بين المجتمع المدني والصندوق الاجتماعي للتنمية في انشاء وحدات متخصصة تهتم بتقديم الدعم المادي. يدل ذلك على اهتمام المسئولين بالاستخدام الأمثل للموارد داخل الجمعية مما يؤدي إلى نجاحها في تقديم خدمات للمستفيدين منها ويتفق ذلك مع دراسة السيد (٢٠٢٠) ان المبادرات التطوعية بالجمعيات الأهلية في دعم العمال غير المنتظمة تقدم مساعدات مالية وعينية للعمال غير المنتظمة مما يساهم في تحسين مستوي معيشتهم .

(٨) معدلات أداء العاملين بالجمعيات الأهلية:

جدول (٩) يوضح معدلات أداء العاملين بالجمعيات الأهلية كما يحددها المسئولين

(ن=٥٩)

م	العبارات	الاستجابات						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		لا		إلى حد ما		نعم				
		%	ك	%	ك	%	ك			
١	يهتم العاملون بتنمية مهاراتهم الوظيفية بالاشتراك في الدورات لتحسين الخدمات المقدمة للعمالة غير المنتظمة	١,٧	١	٤٧,٥	٢٨	٥٠,٨	٣٠	٢,٤٩	٠,٥٤	١
٢	يبدل العاملون بالجمعية قسارى جهودهم المهنية من أجل حصول العمالة غير المنتظمة على الخدمة المطلوبة	-	-	٥٢,٥	٣١	٤٧,٥	٢٨	٢,٤٧	٠,٥	٢
٣	يقدم العاملون بالجمعية المشورة للعمالة غير المنتظمة لزيادة ثقتهم بالجمعية وبأنفسهم	-	-	٧٢,٩	٤٣	٢٧,١	١٦	٢,٢٧	٠,٤٥	٦
٤	يهتم العاملون بطرح أفكار تتصل بابتكار مصادر جديدة لتمويل الخدمات	-	-	٦٤,٤	٣٨	٣٥,٦	٢١	٢,٣٦	٠,٤٨	٥
٥	يوجد ضوابط لمحااسبة المقصرين في أداء أعمالهم مع المستفيدين من خدمات الجمعية	-	-	٥٧,٦	٣٤	٤٢,٤	٢٥	٢,٤٢	٠,٥	٣
٦	يجتهد العاملون في ابتكار برامج جديدة تحتاجها العمالة غير المنتظمة	-	-	٦٤,٤	٣٨	٣٥,٦	٢١	٢,٣٦	٠,٤٨	٥
٧	تقيم أداء العاملين لتحسين الخدمات المقدمة للعمالة غير المنتظمة	-	-	٥٩,٣	٣٥	٤٠,٧	٢٤	٢,٤١	٠,٥	٤
مستوى مرتفع	البعد ككل							٢,٤	٠,٢٤	

باستقراء بيانات الجدول يتضح : أن مستوى معدلات أداء العاملين بالجمعيات الأهلية كما يحددها المسئولين مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢,٤)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: الترتيب الأول يهتم العاملون بتنمية مهاراتهم الوظيفية بالاشتراك في الدورات لتحسين الخدمات المقدمة للعمالة غير المنتظمة بمتوسط حسابي (٢,٤٩)، يليه الترتيب الثاني يبدل العاملون بالجمعية قسارى جهودهم المهنية من أجل حصول العمالة غير المنتظمة على الخدمة المطلوبة بمتوسط حسابي (٢,٤٧) وأخيراً الترتيب السادس يقدم العاملون بالجمعية المشورة للعمالة غير المنتظمة لزيادة ثقتهم بالجمعية وبأنفسهم بمتوسط حسابي (٢,٢٧). ويتفق مع دراسة عبد الحافظ (٢٠٢٠) أن الآليات المناسبة لإستراتيجية تمكين وبناء قدرات العمالة غير المنتظمة بناءً على الذات ودعم الثقة بالنفس لدى العمالة غير المنتظمة .

المحور الثالث: فعالية جهود الجمعيات الأهلية في تحسين مستوى المعيشة للعمالة غير المنتظمة:

(١) قدرة الجمعيات الأهلية علي إشباع الاحتياجات الفعلية للعمالة غير المنتظمة:

جدول (١٠) يوضح قدرة الجمعيات الأهلية علي إشباع الاحتياجات الفعلية للعمالة غير المنتظمة كما يحددها المستفيدين (ن=٧٨)

م	العبارات	الاستجابات						الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا			
		ك	%	ك	%	ك	%		
١	توفر الجمعية خدمات تلبي احتياجاتي الصحية	٣٥	٤٤,٩	٣٧	٤٧,٤	٦	٧,٧	٢,٣٧	٠,٦٣
٢	تساعدني الجمعية في توفير نفقات علاج الأسرة	٤٥	٥٧,٧	٢٩	٣٧,٢	٤	٥,١	٢,٥٣	٠,٦
٣	تساهم الجمعية في تقديم مساعدات موسمية	٣٨	٤٨,٧	٣٦	٤٦,٢	٤	٥,١	٢,٤٤	٠,٥٩
٤	تساعدني الجمعية في توفير جزء من نفقات التعليم لأبنائي	٣٥	٤٤,٩	٣٦	٤٦,٢	٧	٩	٢,٣٦	٠,٦٤
٥	توفر لي الجمعية خدمات تدريبية وتثقيفية	٣٦	٤٦,٢	٣٨	٤٨,٧	٤	٥,١	٢,٤١	٠,٥٩
٦	تساعدني في توفير خدمات اجتماعية وترفيهية لأسرتي	٣١	٣٩,٧	٤٠	٥١,٣	٧	٩	٢,٣١	٠,٦٣
٧	تقدم لي إعانات في المناسبات المختلفة	٤٠	٥١,٣	٣٥	٤٤,٩	٣	٣,٨	٢,٤٧	٠,٥٧
٨	تتميز خدمات الجمعية بالتنوع لمقابلة احتياجاتي	٣٥	٤٤,٩	٤١	٥٢,٦	٢	٢,٦	٢,٤٢	٠,٥٥
مستوى مرتفع		البعد ككل						٢,٤١	٠,٣٣

باستقراء بيانات الجدول يتضح : أن مستوى قدرة الجمعيات الأهلية علي إشباع الاحتياجات الفعلية للعمالة غير المنتظمة كما يحددها المستفيدين مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢,٤١)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: الترتيب الأول تساعدني الجمعية في توفير نفقات علاج الأسرة بمتوسط حسابي (٢,٥٣)، يليه الترتيب الثاني تقدم لي إعانات في المناسبات المختلفة بمتوسط حسابي (٢,٤٧)، وأخيراً الترتيب الثامن تساعدني في توفير خدمات اجتماعية وترفيهية لأسرتي بمتوسط حسابي (٢,٣١). ويتفق ذلك مع الإطار النظري للدراسة في إن الجمعيات الأهلية هدفها الأساسي هو إشباع احتياجات العمالة غير المنتظمة مما يمكن أن يسهم في استقرار الحياة لهم وأسره . ويتفق ذلك مع دراسة عبد الموجود (٢٠١٠) أن صور وأشكال خدمات الجمعيات الأهلية المقدمة للعمالة غير المنتظمة في أن الجمعية تساعد في توفير جزء من نفقات التعليم لأبنائهم، وتوفر خدمات تدريبية وتثقيفية، كما تساعد في توفير نفقات علاج الأسرة وخدمات اجتماعية وترفيهية لها، كما توفر خدمات الرعاية الصحية وتقدم إعانات في المناسبات المختلفة .

(٢) قدرة الجمعيات الأهلية علي تحسين الأوضاع الاقتصادية للعمالة غير المنتظمة:

جدول (١١) يوضح قدرة الجمعيات الأهلية علي تحسين الأوضاع الاقتصادية للعمالة غير المنتظمة كما يحددها المستفيدين (ن=٧٨)

م	العبارات	الاستجابات						الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الترتيب
		لا		إلى حد ما		نعم				
		%	ك	%	ك	%	ك			
١	ساهمت الجمعية على إيجاد فرصة عمل مناسبة توفر دخل شهري	١٠,٣	٨	٤١	٣٢	٤٨,٧	٣٨	٢,٣٨	٠,٦٧	
٢	ساهمت الجمعية في توفير برامج للتدريب التمويلي على بعض الحرف اليدوية كالصناعات الصغيرة	١١,٥	٩	٥٥,١	٤٣	٣٣,٣	٢٦	٢,٢٢	٠,٦٤	
٣	تمكني من الالتحاق بسوق العمل	٥,١	٤	٦٠,٣	٤٧	٣٤,٦	٢٧	٢,٢٩	٠,٥٦	
٤	وفرت لي الأدوات المناسبة لإقامة مشروع صغير	٧,٧	٦	٥٦,٤	٤٤	٣٥,٩	٢٨	٢,٢٨	٠,٦	
٥	تمكيني من إجراء دراسة جدوى لتنفيذ مشروع صغير	١٠,٣	٨	٥٣,٨	٤٢	٣٥,٩	٢٨	٢,٢٦	٠,٦٣	
٦	تعرفني على المؤسسات التي قد تساعدني في إقامة المشروع الصغير	٦,٤	٥	٦٢,٨	٤٩	٣٠,٨	٢٤	٢,٢٤	٠,٥٦	
٧	تهتم بإقامة معارض تسويقية لي	١٢,٨	١٠	٤٨,٧	٣٨	٣٨,٥	٣٠	٢,٢٦	٠,٦٧	
٨	توفر لي دورات تدريبية علي طرق زيادة الدخل	٣,٨	٣	٥٦,٤	٤٤	٣٩,٧	٣١	٢,٣٦	٠,٥٦	
البعد ككل								٢,٢٩	٠,٢٩	مستوى متوسط

باستقراء بيانات الجدول يتضح : أن مستوى قدرة الجمعيات الأهلية علي تحسين الأوضاع الاقتصادية للعمالة غير المنتظمة كما يحددها المستفيدين متوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢,٢٩)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: الترتيب الأول ساهمت الجمعية على إيجاد فرصة عمل مناسبة توفر دخل شهري بمتوسط حسابي (٢,٣٨)، يليه الترتيب الثاني توفر لي دورات تدريبية علي طرق زيادة الدخل بمتوسط حسابي (٢,٣٦)، وأخيراً الترتيب الثامن ساهمت الجمعية في توفير برامج للتدريب التمويلي على بعض الحرف اليدوية كالصناعات الصغيرة بمتوسط حسابي (٢,٢٢). يدل ذلك على مدى نجاح الجمعية في تحسين الأوضاع الاقتصادية للعمالة غير المنتظمة من خلال المشروعات الصغيرة بتوفير برامج تدريبية على ذلك وإكسابها المهارات التدريبية للحرف اليدوية والصناعات الصغيرة تتفق نتائج الجدول مع الاطار النظري في أن بعض الجمعيات الأهلية تقدم بعض الخدمات الاقتصادية التي تساعد الفئات المهمشة والفقراء لسد احتياجاتهم وتحسين نوعية حياتهم والتي منها محمد وآخرون (٢٠٠٦) ودراسة عبد الحميد (٢٠١٧)، Youssef & Soliman (2021)، عبد السميع (٢٠١٢)، عرمان (٢٠١٥) : منح المساعدات المالية إلي الأفراد المحتاجين ، وتقديم مساعدات عينية في المناسبات والأعياد ، ومنح مساعدات مؤقتة في حالة

الكوارث والأزمات ، مساعدتهم على الاستفادة من المعاشات الاستثنائية ، إقامة برامج ومراكز تدريب وتعليم المهن والحرف ، منح القروض لإقامة المشروعات الأخرى .

ويتفق ذلك مع دراسة السيد (٢٠٢٠) أن الخدمات الاقتصادية والصحية والنفسية أهم ما تسعى العمالة غير المنتظمة للحصول عليها لتحسين مستوى معيشتها.

كما تتفق النتائج مع دراسة حسن (٢٠١٢) والتي أوصت بالقيام بدور إعلامي فعال لتوعية العمالة غير المنتظمة بالجهات التي يمكن أن تساعد في تأهيلهم وتدريبهم وتمويل مشروعات صغيرة بقروض ميسرة لهم مع تقديم الخبرة والتأهيل اللازم لتسويق المنتجات

(٣) قدرة الجمعيات الأهلية علي تقديم المساندة القانونية للعمالة غير المنتظمة:

جدول (١٢) يوضح قدرة الجمعيات الأهلية علي تقديم المساندة القانونية للعمالة غير المنتظمة كما يحددها المستفيدين (ن=٧٨)

م	العبارات	الاستجابات						الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	تقوم الجمعية بتلقي الشكاوي وبحثها	١٨	٢٣,١	٤٨	٦١,٥	١٢	١٥,٤	٢,٠٨	٢	
٢	تقدم لي الاستشارات القانونية	١٣	١٦,٧	٤٦	٥٩	١٩	٢٤,٤	١,٩٢	٨	
٣	تريد من وعي بحقوقى عن مظلة التأمينات الاجتماعية	١٩	٢٤,٤	٤٠	٥١,٣	١٩	٢٤,٤	٢	٥	
٤	مكنتني من تعريفى بالإجراءات القانونية الخاصة بالتقاضي	١٤	١٧,٩	٤٥	٥٧,٧	١٩	٢٤,٤	١,٩٤	٧	
٥	تنمي قدراتي للتفاوض بشكل ناجح حول مطالبى واحتياجى	١٦	٢٠,٥	٤٥	٥٧,٧	١٧	٢١,٨	١,٩٩	٦	
٦	تخاطب الجمعية الجهات المعنية بشأن أمور العمالة غير المنتظمة	١٩	٢٤,٤	٤٤	٥٦,٤	١٥	١٩,٢	٢,٠٥	٣	
٧	تمكني من المطالبة بحقوقى المشروعة	١٦	٢٠,٥	٤٩	٦٢,٨	١٣	١٦,٧	٢,٠٤	٤	
٨	تنمي قدراتي لمعرفة كيفية المدافعة عن حقوقى	٢٣	٢٩,٥	٤٢	٥٣,٨	١٣	١٦,٧	٢,١٣	١	
البعد ككل								٢,٠٢	٠,٤٥	متوسط مستوى

باستقراء بيانات الجدول يتضح : أن مستوى قدرة الجمعيات الأهلية علي تقديم المساندة القانونية للعمالة غير المنتظمة كما يحددها المستفيدين متوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢,٠٢)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: الترتيب الأول تنمي قدراتي لمعرفة كيفية المدافعة عن حقوقى بمتوسط حسابي (٢,١٣)، يليه الترتيب الثاني تقوم الجمعية بتلقي الشكاوي وبحثها بمتوسط حسابي (٢,٠٨)، وأخيراً الترتيب الثامن تقدم لي الاستشارات القانونية

بمتوسط حسابي (١,٩٢). ويرجع ذلك إلى احتياج العمالة غير المنتظمة إلى معرفة حقوقها القانونية لتحقيق الحماية الاجتماعية وتمكينها من الدفاع عن نفسها.

ويتفق مع ما أوضحتها دراسة (Malty 2015) و (Esim, 2005) أن العمالة غير المنتظمة تعمل في ظروف غير لائقة مثل حرمان العاملين من حقوقهم في العمل كالخدمات الصحية وخدمات التأمين والضمان الاجتماعي وعدم وجود تمثيل لهم يطالب بحقوقهم بالإضافة إلي العمل بظروف عمل لا تلنزم بشروط السلامة العامة وتعرض أرواح العمال إلي الخطر مما يؤدي إلى ضرورة حتمية الدفاع عن حقوق العمالة غير المنتظمة والمطالبة بحقوقهم

كما تتفق نتائج الجدول مع دراسة كلا من دراسة (Chang 2002) ، فرحات (٢٠١٩) ، نبيل (٢٠١٩) أن عوامل نجاح استراتيجية استخدام الجمعيات الأهلية للمدافعة التشريعية في مساعدة العمالة غير المنتظمة لإكتساب حقوقهم يتمثل في ضرورة السعي الى بناء اطر قانونية وتشريعية من شأنها دعم حقوق العمالة غير المنتظمة والدفاع المهني عن حقوقهم المشروعة وتلبية إحتياجاتهم وتقديم أنسب الخدمات التي يحتاجونها واسرهم التي يعولونها .وتوحيد جهودهم، وتقديم الخدمات القانونية و أن أهم آليات المدافعة التشريعية والقانونية في مساعدة العمالة غير المنتظمة التشريع والمتابعة والتنفيذ والتمويل والمشاركة والتدريب.

(٤) مدى بساطة إجراءات الجمعيات الأهلية في تقديم الخدمات للعمالة غير المنتظمة:

جدول رقم (١٣) يوضح مدى بساطة إجراءات الجمعيات الأهلية في تقديم الخدمات للعمالة غير المنتظمة كما

يحددها المستفيدين (ن=٧٨)

م	العبارات	الاستجابات						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	إجراءات الحصول علي الخدمات في الجمعية بسيطة وواضحة	٢٠	٢٥,٦	٥٥	٧٠,٥	٣	٣,٨	٢,٢٢	٠,٥	٨
٢	تقدم خدماتها لي بسرعة	٢٤	٣٠,٨	٥٢	٦٦,٧	٢	٢,٦	٢,٢٨	٠,٥١	٧
٣	لديها مرونة في تقديم خدماتها لي	٣٠	٣٨,٥	٤٦	٥٩	٢	٢,٦	٢,٣٦	٠,٥٣	٦
٤	خدماتها متاحة في كل الأوقات	٣٠	٣٨,٥	٤٧	٦٠,٣	١	١,٣	٢,٣٧	٠,٥١	٥
٥	المواعيد التي يتم تحديدها من قبل الجمعية تناسبني	٣٨	٤٨,٧	٣٧	٤٧,٤	٣	٣,٨	٢,٤٥	٠,٥٧	٤
٦	يتعاون العاملون في تقديم الخدمات المقدمة لي	٣٩	٥٠	٣٦	٤٦,٢	٣	٣,٨	٢,٤٦	٠,٥٧	٣
٧	يتعامل معي العاملون بالجمعية بشكل أخلاقي	٥١	٦٥,٤	٢٥	٣٢,١	٢	٢,٦	٢,٦٣	٠,٥٤	١
٨	تقدم لي الخدمات بطرق متنوعة	٤٢	٥٣,٨	٣٤	٤٣,٦	٢	٢,٦	٢,٥١	٠,٥٥	٢
البعد ككل								٢,٤١	٠,٢٩	مستوى مرتفع

باستقراء بيانات الجدول يتضح : أن مستوى بساطة إجراءات الجمعيات الأهلية في تقديم الخدمات للعمالة غير المنتظمة كما يحددها المستفيدين مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢,٤١)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط

الحسابي: الترتيب الأول يتعامل مع العاملين بالجمعية بشكل أخلاقي بمتوسط حسابي (٢,٦٣)، يليه الترتيب الثاني تقدم لي الخدمات بطرق متنوعة بمتوسط حسابي (٢,٥١)، وقد يرجع ذلك لطبيعة الجمعية وأن الجمعية والعاملين بها يتسمون بالمرونة والاخلاق وتسهيل الإجراءات المختلفة للعمالة غير المنتظمة وأخيراً الترتيب الثامن إجراءات الحصول علي الخدمات في الجمعية بسيطة وواضحة بمتوسط حسابي (٢,٢٢). وهذا يختلف مع دراسة أحمد (٢٠٠٣) حيث أكدت هذه الدراسة على تعقد إجراءات حصول المستفيدين في الحصول على الخدمات .

ويختلف مع دراسة حسن (٢٠١٢)، عبد الحميد (٢٠١٧) ان من معوقات الاستفادة من حاجات الرعاية الاجتماعية للباة الجائلين وعاملات المنازل كأحد فئات العمالة غير المنتظمة هي قلة عدد الخدمات في الحي والتباطؤ في تقديم بعد الخدمات، والروتين وصعوبة إجراءات الحصول علي الخدمة وبعد أماكن بعض الخدمات .

(٥) مدى الاستدامة والاستمرارية في تقديم الخدمات التي تقدمها الجمعيات الأهلية:

جدول رقم (١٤) يوضح مدى الاستدامة والاستمرارية في تقديم الخدمات التي تقدمها الجمعيات الأهلية كما يحددها المستفيدين (ن=٧٨)

م	العبارات	الاستجابات						الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	تعمل الجمعية علي تحسين أوضاعي المعيشية باستمرار	٣٩	٥٠	٣٥	٤٤,٩	٤	٥,١	٢,٤٥	٢	
٢	تقبل الجمعية مقترحاتك لتطوير الخدمات المقدمة لي	٢٦	٣٣,٣	٤٧	٦٠,٣	٥	٦,٤	٢,٢٧	٥	
٣	تتعدد خدمات الجمعية بما يتناسب مع طموحاتي	٣٠	٣٨,٥	٣٧	٤٧,٤	١١	١٤,١	٢,٢٤	٧	
٤	تقوم الجمعية بعمل صندوق شكاوي لأخذ رأيك في الخدمات المقدمة	٢٥	٣٢,١	٤٣	٥٥,١	١٠	١٢,٨	٢,١٩	٨	
٥	يتم استطلاع رأيك بشكل دوري عن الخدمات والبرامج المقدمة	٢٩	٣٧,٢	٣٩	٥٠	١٠	١٢,٨	٢,٢٤	٦	
٦	تحقق الجمعية الإشباع الكامل لاحتياجاتي	٣٤	٤٣,٦	٣٦	٤٦,٢	٨	١٠,٣	٢,٣٣	٤	
٧	تجري الجمعية اجتماعات وندوات مع المستفيدين لمتابعة احتياجاتهم	٤١	٥٢,٦	٣٣	٤٢,٣	٤	٥,١	٢,٤٧	١	
٨	ساهمت الجمعية في إشباع احتياجاتي المادية	٤٠	٥١,٣	٣٣	٤٢,٣	٥	٦,٤	٢,٤٥	٣	
البعد ككل								٢,٣٣	٠,٣٧	متوسط

باستقراء بيانات الجدول يتضح : أن مستوى الاستدامة والاستمرارية في تقديم الخدمات التي تقدمها الجمعيات الأهلية كما يحددها المستفيدين متوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢,٣٣)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي:

الترتيب الأول تجري الجمعية اجتماعات وندوات مع المستفيدين لمتابعة احتياجاتهم بمتوسط حسابي (٢,٤٧)، يليه الترتيب الثاني تعمل الجمعية علي تحسين أوضاعي المعيشية باستمرار بمتوسط حسابي (٢,٤٥)، ويتفق مع دراسة Youssef & Soliman (2021) أن منظمات المجتمع المدني تلعب دورًا ملموسًا تحسین مستوى المعيشة للعمال غير النظاميين وحل مشاكلهم وتلبية احتياجاتهم الأساسية. وأخيراً الترتيب الثامن تقوم الجمعية بعمل صندوق شكاوي لأخذ رأيك في الخدمات المقدمة بمتوسط حسابي (٢,١٩). ويتفق ذلك مع دراسة عبد الحافظ (٢٠٢٠) يجب توظيف أنسب الادوات البحثية الملائمة لإستقصاء آراء العمالة غير المنتظمة حول ما ينقصهم من خدمات وما يحتاجون اليه من موارد وكذلك ماهية مشكلاتهم التي يعانون منها.

ويتفق ذلك أيضا مع دراسة حسن (٢٠١٢) ان معوقات الاستفادة من خدمات الرعاية الاجتماعية للباة الجائلين كأحد فئات العمالة غير المنتظمة عدم أخذ رأينا في الخدمات المقدمة .

المحور الرابع: الصعوبات التي تواجه كفاءة وفعالية جهود الجمعيات الأهلية في تحسين مستوى المعيشة للعمالة غير المنتظمة

جدول رقم (١٥) يوضح الصعوبات التي تواجه كفاءة وفعالية جهود الجمعيات الأهلية في تحسين مستوى المعيشة للعمالة غير المنتظمة كما يحددها المسئولين (ن=٥٩) :

م	العبارات	الاستجابات						الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	نقص الكوادر البشرية المؤهلة للقيام بالبرامج والخدمات مما يؤثر علي فاعلية هذه الخدمات	٢٤	٤٠,٧	٣٥	٥٩,٣	-	-	٢,٤١	٢	
٢	عدم وجود قاعدة بيانات ومعلومات كافية ودقيقة عن حجم وضع العمالة غير المنتظمة	٢٢	٣٧,٣	٣٧	٦٢,٧	-	-	٢,٣٧	٣	
٣	ضعف التنسيق والتعاون بين الجمعيات الأهلية في مجال دعم العمالة غير المنتظمة	١٧	٢٨,٨	٤١	٦٩,٥	١	١,٧	٢,٢٧	٥	
٤	عدم توافر آلية للاتصال مع الجمعيات الأخرى	١٧	٢٨,٨	٤١	٦٩,٥	١	١,٧	٢,٢٧	٥	
٥	عدم اهتمام الجمعيات بالبحث العلمي للتعرف علي الاحتياجات الفعلية للعمالة غير المنتظمة	٢١	٣٥,٦	٣٨	٦٤,٤	-	-	٢,٣٦	٤	
٦	ضعف التمويل وعدم القدرة علي تغطية تكاليف الخدمات	٢٧	٤٥,٨	٣٠	٥٠,٨	٢	٣,٤	٢,٤٢	١	
٧	عزوف المواطنين عن التطوع لمساعدة العمالة غير المنتظمة	٢٧	٤٥,٨	٣٠	٥٠,٨	٢	٣,٤	٢,٤٢	١	
البعد ككل								٢,٣٦	٠,٢٨	مستوى مرتفع

باستقراء بيانات الجدول يتضح : أن مستوى الصعوبات التي تواجه كفاءة وفعالية جهود الجمعيات الأهلية في تحسين مستوى المعيشة للعمالة غير المنتظمة كما يحددها المسئولين مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢,٣٦)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: الترتيب الأول ضعف التمويل وعدم القدرة علي تغطية تكاليف الخدمات، وعزوف المواطنين عن التطوع لمساعدة العمالة غير المنتظمة بمتوسط حسابي (٢,٤٢)، ويتفق ذلك مع دراسة السيد (٢٠٢٠) والتي أوضحت قلة أعداد القائمين بالمبادرات التطوعية بالجمعية لمساعدة العمالة غير المنتظمة ، يليه الترتيب الثاني نقص الكوادر البشرية المؤهلة للقيام بالبرامج والخدمات مما يؤثر علي فاعلية هذه الخدمات بمتوسط حسابي (٢,٤١)،

وأخيراً الترتيب الخامس ضعف التنسيق والتعاون بين الجمعيات الأهلية في مجال دعم العمالة غير المنتظمة، وعدم توافر آلية للاتصال مع الجمعيات الأخرى بمتوسط حسابي (٢,٢٧).

ويتفق ذلك مع دراسة السيد (٢٠٢٠)، حسن (٢٠١٢)، عبد الحميد (٢٠١٧) ان المعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية لتحقيق المساندة الاجتماعية لهذه الفئات المهمشة تمثلت في قلة عدد الخدمات والتباطؤ في تقديمها، وقصور الموارد المالية اللازمة للخدمات، وعدم توافر الكوادر البشرية المؤهلة لتقديم الخدمات.

المحور الخامس: مقترحات تفعيل جهود الجمعيات الأهلية في تحسين مستوى المعيشة للعمالة غير المنتظمة: جدول رقم (١٦) يوضح مقترحات تفعيل كفاءة وفعالية جهود الجمعيات الأهلية في تحسين مستوى المعيشة للعمالة غير المنتظمة كما يحددها المسئولين (ن=٥٩):

م	العبارات	الاستجابات						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	التنسيق بين الجمعيات الأهلية العاملة في مجال دعم العمالة غير المنتظمة	٣٢	٥٤,٢	٢٧	٤٥,٨	-	-	٢,٥٤	٠,٥	٢
٢	تفعيل الشراكة بين الجمعيات الأهلية والمنظمات الحكومية في تحسين مستوى المعيشة للعمالة غير المنتظمة	٢٦	٤٤,١	٣٣	٥٥,٩	-	-	٢,٤٤	٠,٥	٥
٣	الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في تطوير معلومات عن العمالة غير المنتظمة	١٩	٣٢,٢	٤٠	٦٧,٨	-	-	٢,٣٢	٠,٤٧	٨
٤	دعم فكرة التطوع وحث المواطنين والقيادات علي المشاركة في تقديم خدمات وبرامج الجمعية	٢١	٣٥,٦	٣٨	٦٤,٤	-	-	٢,٣٦	٠,٤٨	٧
٥	تنشيط دور المجتمع المدني بشكل أفضل لصالح العمالة غير المنتظمة	٣٣	٥٥,٩	٢٦	٤٤,١	-	-	٢,٥٦	٠,٥	١
٦	تطوير مصادر التمويل المحلي للمنظمات الاجتماعية غير الحكومية	٢٢	٣٧,٣	٣٧	٦٢,٧	-	-	٢,٣٧	٠,٤٩	٦
٧	الاهتمام بتدريب الكوادر والقوة البشرية المتخصصة في التعامل مع هؤلاء العمالة	٢٩	٤٩,٢	٣٠	٥٠,٨	-	-	٢,٤٩	٠,٥	٤
٨	اهتمام الجمعيات الأهلية بالاستجابة لحاجات العمالة غير المنتظمة	٣٠	٥٠,٨	٢٩	٤٩,٢	-	-	٢,٥١	٠,٥	٣
البعد ككل								٢,٤٥	٠,٢٨	مستوى مرتفع

باستقراء بيانات الجدول يتضح : أن مستوى مقترحات تفعيل كفاءة وفعالية جهود الجمعيات الأهلية في تحسين مستوى المعيشة للعمالة غير المنتظمة كما يحددها المسئولين مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢,٤٥)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: الترتيب الأول تنشيط دور المجتمع المدني بشكل أفضل لصالح العمالة غير

المنتظمة بمتوسط حسابي (٢,٥٦)، يليه الترتيب الثاني التنسيق بين الجمعيات الأهلية العاملة في مجال دعم العمالة غير المنتظمة بمتوسط حسابي (٢,٥٤)، وأخيراً الترتيب الثامن الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في تطوير معلومات عن العمالة غير المنتظمة بمتوسط حسابي (٢,٣٢).

وتتفق نتائج الجدول مع توصيات دراسة كلا من عبد الموجود (٢٠١٠)، عبد الحميد (٢٠١٧) حسن (٢٠١٢)، السيد (٢٠٢٠)، عاشور (٢٠٢٠) بضرورة التنسيق بين المنظمات الحكومية والأهلية لزيادة فعالية الخدمات المقدمة للعمالة غير المنتظمة، واتجاه الجهات المعنية بمساعدة العمالة غير المنتظمة وتقديم التوعية وكل التسهيلات لهذه الفئات سواء كانت جهات حكومية أو أهلية، وضرورة التعاون بين المجتمع المدني والصندوق الاجتماعي للتنمية في انشاء وحدات متخصصة تهتم بتقديم الدعم المادي.

المحور السادس: اختبار فروض الدراسة:

(١) اختبار الفرض الأول للدراسة: " من المتوقع أن يكون مستوى كفاءة جهود الجمعيات الأهلية في تحسين

مستوي المعيشة للعمالة غير المنتظمة متوسطاً "

جدول (١٧) يوضح مستوى كفاءة جهود الجمعيات الأهلية في تحسين مستوى المعيشة للعمالة غير

المنتظمة ككل كما يحددها المسئولين (ن=٥٩):

م	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الترتيب
١	تقدير الاحتياجات الفعلية للعمالة غير المنتظمة	٢,٣١	٠,٢٢	متوسط	٦
٢	مواجهة وحل مشكلات العمالة غير المنتظمة	٢,٢٥	٠,٣٤	متوسط	٧
٣	توافر نظام للمعلومات عن حجم ووضع العمالة غير المنتظمة	٢,٣٧	٠,٣٣	مرتفع	٤
٤	بناء علاقات شراكة بين الجمعيات الأهلية العاملة في مجال رعاية العمالة غير المنتظمة	٢,٣١	٠,٢١	متوسط	٥
٥	تحقيق الدعم المجتمعي والإعلامي لقضية العمالة غير المنتظمة	٢,٤١	٠,٢٤	مرتفع	٢
٦	المساندة القانونية والتشريعية عن حقوق العمالة غير المنتظمة	٢,١١	٠,٢٨	متوسط	٨
٧	الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة	٢,٥١	٠,٢٤	مرتفع	١
٨	معدلات أداء العاملين بالجمعيات الأهلية	٢,٤	٠,٢٤	مرتفع	٣
أبعاد الكفاءة ككل		٢,٣٣	٠,١٤	مستوى متوسط	

باستقراء بيانات الجدول يتضح : أن مستوى كفاءة جهود الجمعيات الأهلية في تحسين مستوى المعيشة للعمالة غير المنتظمة ككل من كما يحددها المسئولين متوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢,٣٣)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: الترتيب الأول الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بمتوسط حسابي (٢,٥١)، يليه الترتيب الثاني تحقيق الدعم المجتمعي والإعلامي لقضية العمالة غير المنتظمة بمتوسط حسابي (٢,٤١)، وأخيراً الترتيب الثامن تحقيق المساندة القانونية والدفاع التشريعي عن حقوق العمالة غير المنتظمة بمتوسط حسابي (٢,١١). مما يجعلنا نقبل الفرض

الأول للدراسة والذي مؤداه " من المتوقع أن يكون مستوى كفاءة جهود الجمعيات الأهلية في تحسين مستوى المعيشة للعمالة غير المنتظمة متوسطاً ."

(٢) اختبار الفرض الثاني للدراسة: " من المتوقع أن يكون مستوى فعالية جهود الجمعيات الأهلية في تحسين مستوى المعيشة للعمالة غير المنتظمة متوسطاً ":

جدول (١٨) يوضح مستوى فعالية جهود الجمعيات الأهلية في تحسين مستوى المعيشة للعمالة غير المنتظمة ككل كما يحددها المستفيدين (ن=٧٨)

م	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الترتيب
١	قدرة الجمعيات الأهلية علي إشباع الاحتياجات الفعلية للعمالة غير المنتظمة	٢,٤١	٠,٣٣	مرتفع	٢
٢	قدرة الجمعيات الأهلية علي تحسين الأوضاع الاقتصادية للعمالة غير المنتظمة	٢,٢٩	٠,٢٩	متوسط	٤
٣	قدرة الجمعيات الأهلية علي تقديم المساندة القانونية للعمالة غير المنتظمة	٢,٠٢	٠,٤٥	متوسط	٥
٤	مدى بساطة إجراءات الجمعيات الأهلية في تقديم الخدمات للعمالة غير المنتظمة	٢,٤١	٠,٢٩	مرتفع	١
٥	مدى الاستدامة الاستمرارية في تقديم الخدمات التي تقدمها الجمعيات الأهلية	٢,٣٣	٠,٣٧	متوسط	٣
أبعاد الفعالية ككل		٢,٢٩	٠,٢١	مستوى متوسط	

باستقراء بيانات الجدول يتضح : أن مستوى فعالية جهود الجمعيات الأهلية في تحسين مستوى المعيشة للعمالة غير المنتظمة ككل من كما يحددها المستفيدين متوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢,٢٩)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: الترتيب الأول مدى بساطة إجراءات الجمعيات الأهلية في تقديم الخدمات للعمالة غير المنتظمة بمتوسط حسابي (٢,٤١) وانحراف معياري (٠,٢٩)، يليه الترتيب الثاني قدرة الجمعيات الأهلية علي إشباع الاحتياجات الفعلية للعمالة غير المنتظمة بمتوسط حسابي (٢,٤١) وانحراف معياري (٠,٣٣)، وأخيراً الترتيب الخامس قدرة الجمعيات الأهلية علي تقديم المساندة القانونية للعمالة غير المنتظمة بمتوسط حسابي (٢,٠٢). مما يجعلنا نقبل الفرض الثاني للدراسة والذي مؤداه " من المتوقع أن يكون مستوى فعالية جهود الجمعيات الأهلية في تحسين مستوى المعيشة للعمالة غير المنتظمة متوسطاً ."

(٣) اختبار الفرض الثالث للدراسة: " توجد علاقة دالة إحصائياً بين بعض المتغيرات الديموجرافية للمسؤولين وتقديرهم لمستوى كفاءة جهود الجمعيات الأهلية في تحسين مستوى المعيشة للعماله غير المنتظمة ":

جدول (١٩) يوضح العلاقة بين بعض المتغيرات الديموجرافية للمسؤولين وتقديرهم لمستوى كفاءة جهود الجمعيات الأهلية في تحسين مستوى المعيشة للعماله غير المنتظمة (ن=٥٩)

م	المتغيرات الديموجرافية	أبعاد الكفاءة ككل		
		المتغير المستخدم	قيمه المتغير	الدلالة
١	النوع	كا ^٢	٥٢,٥٠٠	غير دال
٢	السن	بيرسون	٠,١٣٨	غير دال
٣	المؤهل العلمي	جاما	٠,٢٩٣	غير دال
٤	عدد سنوات الخبرة في مجال العمل	بيرسون	٠,١٠٣	غير دال

* معنوي عند (٠,٠٥)

** معنوي عند (٠,٠١)

باستقراء بيانات الجدول يتضح : أن لا توجد علاقة دالة إحصائياً بين بعض المتغيرات الديموجرافية للمسؤولين وتقديرهم لمستوى كفاءة جهود الجمعيات الأهلية في تحسين مستوى المعيشة للعماله غير المنتظمة، وهذا يعني أن مستوى كفاءة جهود الجمعيات الأهلية في تحسين مستوى المعيشة للعماله غير المنتظمة لا يختلف باختلاف بعض المتغيرات الديموجرافية للمسؤولين (النوع، والسن، والمؤهل العلمي، وعدد سنوات الخبرة في مجال العمل). مما يجعلنا نرفض الفرض الثالث للدراسة والذي مؤداه " توجد علاقة دالة إحصائياً بين بعض المتغيرات الديموجرافية للمسؤولين وتقديرهم لمستوى كفاءة جهود الجمعيات الأهلية في تحسين مستوى المعيشة للعماله غير المنتظمة ".

(٤) اختبار الفرض الرابع للدراسة: " توجد علاقة دالة إحصائياً بين بعض المتغيرات الديموجرافية للمستفيدين وتقديرهم لمستوى فعالية جهود الجمعيات الأهلية في تحسين مستوى المعيشة للعماله غير المنتظمة ":

جدول رقم (٢٠) يوضح العلاقة بين بعض المتغيرات الديموجرافية للمستفيدين وتقديرهم لمستوى فعالية جهود الجمعيات الأهلية في تحسين مستوى المعيشة للعماله غير المنتظمة

(ن=٧٨)

م	المتغيرات الديموجرافية	أبعاد الفعالية ككل		
		المتغير المستخدم	قيمه المتغير	الدلالة
١	النوع	كا ^٢	٣٠,٠٧٧	غير دال
٢	السن	بيرسون	٠,١٧٣	غير دال
٣	الحالة الاجتماعية	كا ^٢	٣٩,٠١٦	غير دال
٤	الحالة التعليمية	جاما	٠,٠٣٦	غير دال
٥	متوسط الدخل الشهري للأسرة	بيرسون	٠,٢٩١	غير دال

* معنوي عند (٠,٠٥)

** معنوي عند (٠,٠١)

باستقراء بيانات الجدول يتضح : أن لا توجد علاقة دالة إحصائياً بين بعض المتغيرات الديموجرافية للمستفيدين وتقديرهم لمستوى فعالية جهود الجمعيات الأهلية في تحسين مستوى المعيشة للعمالة غير المنتظمة، وهذا يعني أن فعالية جهود الجمعيات الأهلية في تحسين مستوى المعيشة للعمالة غير المنتظمة لا تختلف باختلاف بعض المتغيرات الديموجرافية للمستفيدين (النوع، والسن، والحالة الاجتماعية، والحالة التعليمية، ومتوسط الدخل الشهري للأسرة). مما يجعلنا نرفض الفرض الرابع للدراسة والذي مؤداه " توجد علاقة دالة إحصائياً بين بعض المتغيرات الديموجرافية للمستفيدين وتقديرهم لمستوى فعالية جهود الجمعيات الأهلية في تحسين مستوى المعيشة للعمالة غير المنتظمة " .

عاشراً : النتائج الخاصة بإختبارات الفروض وتوصيات الدراسة :

(١)الفرض الأول للدراسة: " من المتوقع أن يكون مستوى كفاءة جهود الجمعيات الأهلية في تحسين مستوى

المعيشة للعمالة غير المنتظمة متوسطاً " وجاءت النتائج كالتالى:

- الترتيب الأول قدرة الجمعيات الأهلية علي الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بمتوسط حسابي (٢,٥١).
- الترتيب الثاني قدرة الجمعيات الأهلية علي تحقيق الدعم المجتمعي والإعلامي لقضية العمالة غير المنتظمة بمتوسط حسابي (٢,٤١).
- الترتيب الثالث معدلات أداء العاملين بالجمعيات الأهلية بمتوسط حسابي (٢,٤).
- الترتيب الرابع قدرة الجمعيات الأهلية علي توافر نظام للمعلومات عن حجم ووضع العمالة غير المنتظمة بمتوسط حسابي (٢,٣٧).
- الترتيب الخامس قدرة الجمعيات الأهلية علي بناء علاقات شراكة بين الجمعيات الأهلية العاملة في مجال رعاية العمالة غير المنتظمة بمتوسط حسابي (٢,٣١).
- الترتيب السادس قدرة الجمعيات الأهلية علي تقدير الاحتياجات الفعلية للعمالة غير المنتظمة بمتوسط حسابي (٢,٣١).
- الترتيب السابع قدرة الجمعيات الأهلية علي مواجهة وحل مشكلات العمالة غير المنتظمة. بمتوسط حسابي (٢,٢٥).
- الترتيب الثامن قدرة الجمعيات الأهلية علي تحقيق المساندة القانونية والتشريعية عن حقوق العمالة غير المنتظمة بمتوسط حسابي (٢,١١)
- تشير نتائج الدراسة أن المتوسط العام لكفاءة جهود الجمعيات الأهلية في تحسين مستوى المعيشة للعمالة غير المنتظمة ككل كما يحددها المسئولين بلغ (٢,٣٣) وهو معدل متوسط مما يجعلنا نقبل الفرض الأول للدراسة والذي مؤداه " من المتوقع أن يكون مستوى كفاءة جهود الجمعيات الأهلية في تحسين مستوى المعيشة للعمالة غير المنتظمة متوسطاً " .

(٢) الفرض الثاني للدراسة: " من المتوقع أن يكون مستوى فعالية جهود الجمعيات الأهلية في تحسين مستوى المعيشة للعمالة غير المنتظمة متوسطاً " وجاءت النتائج كالتالي:

- الترتيب الأول مدى بساطة إجراءات الجمعيات الأهلية في تقديم الخدمات للعمالة غير المنتظمة بمتوسط حسابي (٢,٤١).
- الترتيب الثاني قدرة الجمعيات الأهلية علي إشباع الاحتياجات الفعلية للعمالة غير المنتظمة بمتوسط حسابي (٢,٤١) .
- الترتيب الثالث مدى الاستدامة الاستمرارية في تقديم الخدمات التي تقدمها الجمعيات الأهلية بمتوسط حسابي (٢,٣٣).
- الترتيب الرابع قدرة الجمعيات الأهلية علي تحسين الأوضاع الاقتصادية للعمالة غير المنتظمة بمتوسط حسابي (٢,٢٩).
- الترتيب الخامس قدرة الجمعيات الأهلية علي تقديم المساندة القانونية للعمالة غير المنتظمة بمتوسط حسابي (٢,٠٢).
- تشير نتائج الدراسة أن المتوسط العام لفعالية جهود الجمعيات الأهلية في تحسين مستوى المعيشة للعمالة غير المنتظمة ككل من كما يحددها المستفيدين بلغ (٢,٢٩) وهو معدل متوسط ، مما يجعلنا نقبل الفرض الثاني للدراسة والذي مؤداه " من المتوقع أن يكون مستوى فعالية جهود الجمعيات الأهلية في تحسين مستوى المعيشة للعمالة غير المنتظمة متوسطاً .

(٣) الفرض الثالث للدراسة: " توجد علاقة دالة إحصائياً بين بعض المتغيرات الديموجرافية للمسؤولين وتقديرهم لمستوى كفاءة جهود الجمعيات الأهلية في تحسين مستوى المعيشة للعمالة غير المنتظمة " وجاءت النتائج كالتالي:

- لا توجد علاقة دالة إحصائياً بين بعض المتغيرات الديموجرافية للمسؤولين وتقديرهم لمستوى كفاءة جهود الجمعيات الأهلية في تحسين مستوى المعيشة للعمالة غير المنتظمة، وهذا يعني أن مستوى كفاءة جهود الجمعيات الأهلية في تحسين مستوى المعيشة للعمالة غير المنتظمة لا يختلف باختلاف بعض المتغيرات الديموجرافية للمسؤولين (النوع، والسن، والمؤهل العلمي، وعدد سنوات الخبرة في مجال العمل).
- مما يجعلنا نرفض الفرض الثالث للدراسة والذي مؤداه " توجد علاقة دالة إحصائياً بين بعض المتغيرات الديموجرافية للمسؤولين وتقديرهم لمستوى كفاءة جهود الجمعيات الأهلية في تحسين مستوى المعيشة للعمالة غير المنتظمة " .

(٤) الفرض الرابع للدراسة: " توجد علاقة دالة إحصائياً بين بعض المتغيرات الديموجرافية للمستفيدين وتقديرهم لمستوى فعالية جهود الجمعيات الأهلية في تحسين مستوى المعيشة للعمالة غير المنتظمة " :

• لا توجد علاقة دالة إحصائياً بين بعض المتغيرات الديموجرافية للمستفيدين وتقديرهم لمستوى فعالية جهود الجمعيات الأهلية في تحسين مستوى المعيشة للعمالة غير المنتظمة، وهذا يعني أن فعالية جهود الجمعيات الأهلية في تحسين مستوى المعيشة للعمالة غير المنتظمة لا تختلف باختلاف بعض المتغيرات الديموجرافية للمستفيدين (النوع، والسن، والحالة الاجتماعية، والحالة التعليمية، ومتوسط الدخل الشهري للأسرة).

• مما يجعلنا نرفض الفرض الرابع للدراسة والذي مؤداه " توجد علاقة دالة إحصائياً بين بعض المتغيرات الديموجرافية للمستفيدين وتقديرهم لمستوى فعالية جهود الجمعيات الأهلية في تحسين مستوى المعيشة للعمالة غير المنتظمة " .

❖ وتوصي الدراسة بما يلي :

١. إعداد استراتيجية واضحة محددة تعمل على إعداد قاعدة بيانات دقيقة بأعداد المشتغلين بالقطاع غير الرسمي بجانب الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في تطوير معلومات عن العمالة غير المنتظمة.
٢. تمكين العمالة غير المنتظمة من تكوين منظمات نقابية فاعلة تدافع عن حقوقهم وتبني مطالبهم.
٣. تنشيط دور المجتمع المدني بشكل أفضل لصالح العمالة غير المنتظمة وتفعيل الشراكة بين الجمعيات الأهلية والمنظمات الحكومية في تحسين مستوى المعيشة للعمالة غير المنتظمة.
٤. دعم فكرة التطوع وحث المواطنين والقيادات علي المشاركة في تقديم خدمات وبرامج الجمعيات الأهلية العاملة في مجال رعاية العمالة غير المنتظمة بجانب تقويم فعالية برامج هذه الجمعيات في تحقيق الحماية الاجتماعية للعمالة غير المنتظمة .
٥. إجراء دراسات وبحوث علمية، تشمل جميع القضايا التي تخص قطاع العمالة غير المنتظمة بشكل علمي دقيق وتشمل أيضا المشكلات التي تواجه المنظمات التي تعمل مع قطاع العمالة غير المنتظمة.

المراجع المستخدمة في البحث :

أولاً : المراجع العربية :

- أبو النصر ، مدحت محمد (٢٠٠٧) . إدارة منظمات المجتمع المدني ، القاهرة، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع .
- أبو زيد، حسن أحمد حسن (٢٠١٢). العمالة المؤقتة في ضوء نظرية ثنائية السوق ، بحث منشور بالمجلة العربية لعلم الاجتماع، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، العدد التاسع .
- أحمد ، مصطفى رضا وآخرون. التنمية الاجتماعية "مفاهيم نظرية وتطبيقات عملية"، القاهرة، فارس ، د.ن.
- أحمد، عباس وآخرون (٢٠١٢) . تقويم المشروعات الاجتماعية ، دبي ، الإمارات العربية المتحدة، ص. ١١ .
- أحمد، فحفي (٢٠٠٣) . تقويم خدمات الجمعيات الأهلية في رعاية المرأة المعيلة ، بحث منشور في المؤتمر الرابع عشر ، جامعة حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية .
- بدوي ، أحمد نكي بدوي(١٩٨٢) . معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، بيروت، مكتبة لبنان.
- حسن، حسن مصطفى(٢٠١٢). تقدير حاجات العمالة غير الرسمية في محافظة القاهرة، بحث منشور في مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية ، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، ع٣٣، ج٨.
- خزام، منى عطية خزام (٢٠١٠). شبكة الأمان الاجتماعى وتحسين نوعية الحياة للفقراء، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث
- دار الخدمات النقابية والعمالية (٢٠٢٠). أوضاع العمال المصريين فى ظل التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة "فيروس كورونا " " بطاقة تترزايد ووظائف مفقودة"
- السنهوري ، أحمد محمد (٢٠٠٠) . الممارسة العامة المتقدمة للخدمة الاجتماعية وتحديات القرن الواحد والعشرين، (ط٥، القاهرة، دار النهضة العربية .
- سيد، ليلي يحيى (٢٠٠٧) . فعالية برامج المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حماية المستهلك، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.
- السيد، نصر علي رحيم (٢٠٢٠) . دور المبادرات التطوعية في دعم العمالة غير المنتظمة ، بحث منشور في مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية - جامعة الفيوم العدد ٢١ .
- عاشور، وليد محمد عبدالحليم محمد (٢٠٢٠). إشكالية الاستبعاد في الحياة اليومية لدي العمالة غير المنتظمة دراسة ميدانية لبعض العمالة المستفيدة من شبكات الأمان الإجتماعي، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية ، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية - رماح.
- عبد الحافظ ،شيرين محمد إحسان(٢٠٢٠).مقياس تمكين وبناء القدرات العمالة غير المنتظمة إجتماعيا واقتصاديا، بحث منشور في مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية العدد ٥٢ المجلد ٣ أكتوبر، ص.٨٤١.
- عبد الحميد ، شيماء سعيد السيد (٢٠١٧). دور الجمعيات الأهلية في تحقيق المساندة الاجتماعية لعاملات المنازل، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية.
- عبد الرحمن ، حنان (٢٠٠٩) . واقع الممارسة المهنية لطريقة خدمة الفرد وتحسين نوعية الحياة لدى المسنين ، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعه حلوان ، ج ٣ ، العدد٢٦ .
- عبد السميع ، دعاء عبدالحميد (٢٠١٢). العلاقة بين الشراكة المجتمعية وتحسين نوعية حياة سجينات الفقر رسالة دكتوراة غير منشورة ، جامعة حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية.
- عبد العال، عبدالحليم رضا (٢٠٠٥) . الخدمة الاجتماعية المعاصرة، القاهرة، دار النهضة العربية.
- عبد اللطيف ، رشاد أحمد (٢٠٠٧) . تنمية لمجتمع المحلي ، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

عبد الموجود، ابو الحسن (٢٠١٠). الحماية الاجتماعية للعمال في القطاع غير المنظم مع تصور لدور الخدمة الاجتماعية، بحث منشور بالمؤتمر العلمي الدولي الثالث والعشرين للخدمة الاجتماعية ، المجلد التاسع ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان .

عمران، نزيه (٢٠١٥). الاقتصاد غير المنظم (المفهوم . الخصائص . الإدماج)، فلسطين ، وزارة العدل ، ص٧٦ علي، ماهر أبو المعاطي (١٩٩٧) . قياس فاعلية الخدمات بالمؤسسات الاجتماعية ، بحث منشور في مجلة دراسات الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعه حلوان، العدد الثالث.

فهم، حمد الله (٢٠٠٢). التأمين الاجتماعى على العمالة غير المنتظمة ، بحث منشور بؤتمر التأمينات الاجتماعية " الواقع والمأمول " ، جامعة الأزهر، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الاسلامى ، المجلد الثانى

قاسم، محمد رفعت وأيو النصر، مدحت محمد (٢٠٠٤) . نماذج تقييم وتقويم المنظمات الاجتماعية، القاهرة، المؤتمر العلمى السابع عشر لكلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ص٩٢

مجمع اللغة العربية (١٩٩٨). المعجم الوجيز ، القاهرة، الهيئة العامة للطابع الاميرية.

محمد ، محمود محمود وآخرون (٢٠٠٦) : الخدمة الاجتماعية ومشكلات المجتمع، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق.

محمد، حدو وعبد الكريم، البشير(٢٠١٩). إشكالية ظاهرة العمالة غير الرسمية وسبل معالجتها: دراسة حالة الجزائر ، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية ، الجزائر .

محمد، دعاء فرحات راغب (٢٠١٩). واقع استخدام الجمعيات الاهلية للمدافعة التشريعية مساعده العمالة غير المنتظمة، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان .

محمد، عبدالمجيد بن طاش (٢٠١٢). مصطلحات ومفاهيم إنجليزية، الرياض، مكتبة العبيكان .

محمد، محمد سيد حسين (٢٠١٥). المتطلبات التربوية للعمال الموسمية كمدخل للتنمية البشرية في محافظة أسيوط ، بحث منشور بمجلة كلية التربية بجامعة أسيوط ، المجلد ٣١ ، العدد الاول.

مختار، عبدالعزيز عبدالله (١٩٩٥) . طرق البحث في الخدمة الاجتماعية ، القاهرة، دار المعرفة الجامعية.

مركز العهد للمساعدة القانونية (٢٠١٩). أوضاع العمالة غير المنتظمة (الأطر القانونية والواقع الفعلي، ٢٠١٩.

المركز المصري للدراسات الاقتصادية (٢٠٢٠). رأي في أزمة القطاع غير الرسمي ، ص٢٧.

منقربوس، نصيف فهمى وآخرون(٢٠٠٣) . دليل إرشادى للعمل مع الأطفال بلا مأوى (الحماية، التأهيل، الأدماج)، الإسكندرية، الجمعية المصرية العامة لحماية الأطفال.

نبيل، مروة أحمد(٢٠١٩). استراتيجية مقترحة لاستخدام الجمعيات الأهلية للمدافعة التشريعية في مساعدة العمالة غير المنتظمة لاكتساب حقوقها، المعهد العالى للدولي للغات والترجمة ، قسم تجارة باللغة الانجليزية .

الهرميل ، نهى ممدوح (٢٠٠٤) . آليات مواجهة مشكلة الفقر من منظور طريقة تنظيم المجتمع ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية.

ثانياً : المراجع الأجنبية:

Chang,Hong Geun(2002). Irregular Workers and the vocational education and training , korrea research Inst for vocational education and training,seoul, korrea.

Compton, Books Beulah and others(2005). Social Work processes, united states: Thomsoncole.

Elmahdi, A. (2002). "Towards decent work in the informal sector: the case of Egypt". International labor organization.

Esim, S. (2005). “informal economy and poverty in the context of globalization: Reflections on Arab region, Iran and Turkey”. ILO meeting on fair globalization in Arab region.

Higham, Patricia (2006). social work-introducing professional practice(London, sage publications

Lrwin, John. Hail(2002). organizational behavior and management,university of Houston,

Malty, Marina milk (2015). temporary employment and health; areview ‘ oxford ‘ international journal of epidemiology,jun.

Soliman, Manal Kamal & Youssef, Fawzia Abdeldayem (2021). The social responsibility of civil society organizations in achieving social protection for Irregular workers in the context of COVID-19 pandemic, The Egyptian Journal of Social Work, Vol 11, Issue.1, January.

WIEGO. (2016). “empowering informal workers” in Hong Kong journal of social Indicators research.